الْحُرُوفُ النَّائِبَةُ عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ
فِي كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ
لِابْنِ عَسَاكِرَ
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ

دكتور

عبد الله المحمدي محمد ربيع

قسم اللغة العربية – كلية الآداب

جامعة السويس

الْحُرُوفُ النَّائِبَةُ عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ فِي كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لِابْنِ عَسَاكِرَ دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ

عبد الله المحمدي محمد ربيع
قسم اللغة العربية– كلية الآداب- جامعة السويس - جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: abdalla.elmohamadey@arts.suezuni.edu.eg

ملخص البحث:

إن للحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء أهمية كبيرة لورودها – كثيرا – في لسان العرب شعرا ونثرا، فهو موضوع جدير بالدراسة، لكون الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء تشمل فروعا كثيرة، وكثر حولها آراء النحاة، فكان لا بد من إحصاء تلك الفروع ودراستها ومناقشتها، والوقوف على آراء النحاة في تلك الحروف ودراستها والرد عليها، والتي اختلفت بين مؤيد ومعارض، ولما كانت الدراسة النظرية لا تفي بالغرض المطلوب، فكان لا بد مع الدراسة النظرية دراسة أخرى تطبيقية لتفي بالغرض المطلوب، ولتثقل تلك الدراسة النظرية.

وكان اختياري للحديث النبوي– (الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين) – لكونه أوثق النصوص وأشرفها بعد القرآن الكريم، وكشفت الدراسة التطبيقية عن مدى التطابق بين آراء النحاة وواقع الحديث النبوي مما مكَّن من وضع كل رأي في موضعه، وانفردت تلك الدراسة بأمرين: الاقتصار على نيابة الحروف عن الحركات فقط، ونيابة الحروف عن الحركات في الإعراب والبناء، وليس في الإعراب فقط، الأمر الذي لم يتناوله أحد قبلي فيما توفر لي من مصادر.

وسلكت في دراستي مسلكا واحدا والتزمت به في القسمين – الدراسة والتطبيق – فبدأت بنيابة الحروف عن الحركات في الإعراب، ثم بنيابة الحروف عن الحركات في البناء، ورتبت أبواب كلٍ حسب ترتيب ابن مالك لها في الألفية، ثم قمت بدراسة دلالة الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء دلالة

نحوية ودلالة عامة، وختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من تلك الدراسة، والله أدعو أن ينفع بهذا العمل.

الكلمات المفتاحية: الْحُرُوفُ النَّائِبَةُ عَنِ الْحَرَكَاتِ – الْإِعْرَابِ– الْبِنَاءِ – كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ– ابْنِ عَسَاكِرِ.

The letters that represent the vowels in the Analysis and the construction, a grammatical semantic study In the book (The Forty Merits of the Mothers of the Believers) by Ibn Asakir.

Abdullah Al-Muhammadi Muhammad Rabee '
Department of Arabic Language - Faculty of Arts - Suez University - Arab Republic of Egypt
Email: abdalla.elmohamadey@arts.suezuni.edu.eg

Abstract:

The letters representing the vowels in Analysis and construction have great importance because they appear - a lot - in the lexicon of "Lisan Al- Arab" in poetry and prose. So it is Worthy of studying because they contain branches, and many of the opinions of grammarians revolved around these letters. It was necessary to enumerate those branches, study and discuss them knowing which differed between supporters and opponents. Since the theoretical study did not fulfill the required purpose, it was necessary to have another applied study to fulfill the required purpose, and to Reinforce this theoretical study.

And it my was choice of the Prophet's Hadith - (The Forty Merits of the Mothers of the Believers) - because it is the most reliable and honorable text after the Holy Qur'an. The applied study revealed the extent of congruence between the opinions of the grammarians and the reality of the hadith, therefore this is made it possible to put each opinion in place. This study was unique in two things; The limitation to the representation of the letters on behalf of the vowels only, and the representation of the letters for the vowels in the analysis and construction. This was something that no one had dealt with before according to the sources that was available to me.

And in this study, I took one course that I adhered to in both sections: Theoretical study and application. So I started with the letters that represent the vowel in the analysis, then that represent vowels in construction. I

arranged the sections of each according to the order of "Ibn Malik" for them in the millennium. Then I studied the significance of the letters representing the vowel in the analysis and construction, as well as grammatical and general significance. The study concluded with a conclusion, stating the most important findings that I reached from that study. Finally, I pray to Allah that this work will be beneficial.

Key words: The letters that represent the vowel marks - Arabization - Al-Binaa - The Book of the Forty in the Mothers of the Believers.

مقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمدٍ بنِ عبد الله النبيِّ العربيِّ الأميِّ وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد:

من الموضوعات التي اهتم بها النحاة قديما، النيابة في النحو، وقد تناولها الباحثون – لكثرة فروعها، وتعدد آراء النحاة فيها – بطرق مختلفة، وقد خالفت من سبقني في تناول هذا الموضوع، فاقتصرت فيه على نيابة الحروف عن الحركات في الإعراب والبناء، ودعمت عملي بدراسة تطبيقية على: **[كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لِابْنِ عَسَاكِرَ]**، وارتأيت أن تقوم دراستي على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

فالتمهيد: تناولت فيه معنى الإعراب والبناء، والإعراب بالحروف، والدلالة الصوتية والنحوية لحركات الإعراب عند القدماء والمحدثين، والتعريف بكتاب الأربعين مُؤَلِّفَا ومُؤَلَّفَا.

والمبحث الأول، تناولت فيه: دراسة الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب وشملت الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر، ودراسة الحروف النائبة عن الحركات في البناء وشملت الفعل الأمر، واسم "لا" النافية للجنس، والمنادى، في بعض أحوالهم.

والمبحث الثاني، تناولت فيه: الدراسة التطبيقية، فِي **[كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لِابْنِ عَسَاكِرَ]**، فوقفت على دلالة الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء دلالة نحوية ودلالة عامة.

والخاتمة، وقد ضمنتها: أهم النتائج التي توصلت إليها من تلك الدراسة، ثم ذكرت أهم التوصيات، ثم عرضت أهم مراجع الدراسة ومصادرها، واتَّبَعْتُ في دراستي هذه المنهجَ الاستقرائي الإحصائي التحليلي، واللهَ أسأل أن يعفوَ عنا وأن يعافيَنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

إن الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء جزء متمم للعلامات الأصلية في قضية الإعراب والتركيب، وحركات الإعراب والبناء الأصلية: (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون) هي أصل الإعراب والبناء، والعلامات الأخرى هي فروع، وكانت رغبتي الشديدة في دراسة الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب والبناء، والتي لم أقف على دراسة سبقتني إلى ذلك فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع، وعنايتي في هذه الدراسة بعمل مقارنة بين هذه العلامات من حيث الإعراب والدلالة، ومعرفة آراء المدرستين "البصرية" و"الكوفية"، والقيام بدراسة تطبيقية على الأحاديث النبوية فيما اخترته، وكان **[كِتَابَ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لِابْنِ عَسَاكِرِ]**.

مُصْطَلَحُ الْإِعْرَابِ: الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، وسمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه[١]، وورد الإعراب بمعنى الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها[٢]، فالإعراب يزيل فساد المعنى ويحقق له الوضوح والبيان بواسطة هذه الحركات التي تزيل اللبس والغموض عن الكلام، وللإعراب أغراض أهمها: الإبانة عن المعاني، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى[٣]، والإعراب عند القدماء: الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وشَكَرَ سعِيدَا أَبُوهُ علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول[٤]، وقيل[٥]: الإعراب تغير أواخر الكلم واختلافها

---

١) تهذيب اللغة للأزهري، "عرب" ٣٦٠/٢، ولسان العرب لابن منظور ٢٨٦٤/٤ "عرب"، والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين، ٥٩٧/٢، و٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١.

٢) همع الهوامع للسيوطي ٥٣/١.

٣) معاني النحو، دكتور/ فاضل السامرائي ٣٢/١-٣٨.

٤) قاله ابن جني في: الخصائص ٤٦/١.

٥) قاله أبو علي الفارسي في: المسائل العسكرية / صـ١٤٥.

باختلاف العوامل، وقيل[1]: الإعراب أن تختلف أواخر الكلمات باختلاف العامل، وهذا الاختلاف في اللفظ على ضربين: أحدهما بتعاقب الحركات والآخر بالحروف، واختلاف الآخر بالحروف في الأسماء كقولهم: أخوه وأبوه، وتثنية الأسماء وجمعها، وفي الأفعال نحو: يضْرِبَانِ ويضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ، قال الزمخشري[2] (ت ٥٣٨هـ): والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيه لفظا أو محلا بحركة أو حرف، فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه، نحو: جاءَ الرَّجلُ ورأيتُ الرجلَ ومررتُ بالرجلِ، واختلافه لفظا بحرف في ثلاثة مواضع، في الأسماء الستة مضافة والتثنية والجمع، واختلافه محلا في نحو: العصَا، سعْدَى، والقاضِي في حالتي الرفع والجر، وقيل[3]: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وعند المحققين من النحويين: المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، قال أبو حيان(ت ٧٤٥هـ)[4]: جعل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) نفس الإعراب هو الحركة أو الحرف أو السكون أو الحذف بالعامل، وقيل[5]: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، وقيل[6]: الإعراب تغيير طارئ على آخر الكلمة بعد تمام بنائها ومعناها، أما المُحْدَثون

---

١) الإيضاح للفارسي/ صـ٧٣-٧٤، وينظر: شرح الجمل للجرجاني/ صـ١١-١٢، وأسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٨٤/١.

٢) شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ٢٠٤/١.

٣) قاله ابن مالك في: شرح التسهيل ٣٣/١.

٤) التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٥/١.

٥) قاله ابن هشام في: شرح شذور الذهب لابن هشام/ صـ٥٤، وينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٩/١.

٦) قاله أبو حيان في: تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي/ صـ٥٥٢

فقالوا[1]: إنه الإعراب عن المعاني بالحركات الدالة عليها، فهؤلاء يرون أن الإعراب يبين المعاني، وقيل[2]: الإعراب يبين ما للكلمة أو للجملة من وظيفة نحوية أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه أو فعلا أو مفعولا أو حالا، قال ابن فارس(ت ٣٩٠هـ)[3]: فأما الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، فلو قال قائل: ما أحسنَ زيد غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنَ زيدٍ؟، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني.

واختلفوا هل الإعراب لفظي أو معنوي؟، قال الجمهور: لفظي، فهو أثر يجلبه العامل ظاهرا أو مقدرا، وقيل: معنوي، فهو التغيير لعامل لفظا أو تقديرا، وافق الجمهور ابن خروف (ت ٦٠٣هـ) والشلوبين (ت ٦٦٠هـ) وابن مالك وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وسائر المتأخرين، وذهب الأعلم (ت ٤٧٦هـ) وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه (ت ١٧٧هـ)، ورجحه أبو حيان[4]، والإعراب بالحركة أصل الإعراب بالحرف، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف، ودليل ذلك أنه لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، كما أن الحركة أخف من الحرف وأبين في غير الجزم، ولذلك اختُلِف في المعرب بحرف: هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه؟ أو في ما قبله؟[5]، والحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده، وذهب قوم منهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أن الحركة بعد الحرف، لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله،

---

١) نحو وعي لغوي لمازن المبارك/صـ٧٤

٢) قاله المخزومي في: النحو العربي للمخزومي /صـ٦٧.

٣) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس/ صـ١٩٠، وينظر: أسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٢٤-٢٥.

٤) همع الهوامع للسيوطي ١/٥٤.

٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٠.

أو لأنك لو أشبعت الحركة تولد منها حرف[1]، والحذف على قسمين: حذف حركة، نحو: يضربُ إذا أدخلت الجازم قلت: لمْ يضربْ فتحذف الحركة، وحذف الحرف، نحو: لمْ يذْهَبَا وأصله يذهَبَانِ[2]، وكان إعراب الآحاد بالحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة، فلما جاءوا إلى التثنية والجمع وعجزوا عن استعمال الحركات لجأوا إلى أصول هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة، فإن أصل الواو الضمة، وأصل الألف الفتحة، وأصل الياء الكسرة فجاءوا بهذه الحروف[3]، وقال سيبويه: وحمل النصب على الجر أولى[4]، والإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب بتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء من غير عامل وثباته، فالضمة في "زيدُ" كالضمة في "حيثُ" من حيث اللفظ، أما من جهة المعنى فهما مختلفان، فالضمة في "زيدُ" تزول بزوال العامل، والضمة في حيثُ لا تزول وإن زال العامل[5].

والإعراب حركة داخلة في الكلام بعد كمال بنائه، نحو: الضمة والفتحة والكسرة، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، ويسمى حرف الإعراب، فعند البصريين لو كان الإعراب حرفا دخل على حرف، وعند الكوفيين الإعراب يكون حركة وحرفا، فإذا كان حرفا قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف، وقد يكون

---

١) التذييل والتكميل لأبي حيان ١/١٢٠، وينظر: سر الصناعة لابن جني/ صـ٢٨-٣٢، والخصائص لابن جني ٢/٣٢١-٣٢٧، ونسبه ابن جني لسيبويه.

٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١/١٢١.

٣) شرح اللمع للأصفهاني/ صـ٢٤٨.

٤) الكتاب لسيبويه ١/١٩.

٥) شرح اللمع للأصفهاني/ صـ١٩٨.

الإعراب سكونا أو حذفا[1]، وهذه الحركات لها ألقاب في الإعراب تختلف عنها في البناء، فالرفع، والنصب، والجر، والجزم للمعرب، والضم والفتح والكسر والسكون للمبني، فإذا قلت: جاءنِي زيدٌ، رأيتُ زيدًا، مررتُ بزيدٍ، قلنا: إن "زيدًا" مرفوع، منصوب، مجرور، ونقول في "منذُ" مضموم، وفي "أينَ" مفتوح، وفي "هؤلاءِ" مكسور، ومثل هذا الوقف والجزم، فالجزم للمعرب: لم يضربْ، والوقف للمبنى: هلْ، وبلْ[2]، وتتسم علامات الإعراب الفرعية بالوضوح، فيرى سيبويه أن الألف صوت خفي، والياء أبين منها، والواو أبين من الياء[3]، وَوُصِفَتْ الألف بالخفاء دون الواو والياء، لأنها قد تقع موقع الفتحة[4]، قال ابن جني: ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي، فالألف أضعف الأحرف الثلاثة دون أختيها، لأنها قد خصت بمساواة الحركة دونهما[5].

مُصْطَلَحُ البناءِ: البَنْيُ نقيض الهدْمِ، بَنَى البَنَّاءُ البِنَاءَ بَنْيًا وبِنَاءً وبِنًى وبُنْيَانًا وبِنْيَةً وبِنَايَةً، والبناء المَبْنِيُّ والجمع أَبْنِيَة وأَبْنِيَات جمع الجمع، وبَنَى فلانٌ بيتًا بِنَاءً وابْتَنَى دارًا[6]، والبناء وضع الشيء على صفة يراد ثبوتها[7]، **والبناء:** اللزوم والثبات، وأصله من بناء الدار، والبناء ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين[8].

---

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٧٢، وينظر: أسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٢٠-٢٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٩٤/١.

٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني/ صـ١٠٠. "بتصرف".

٣) الكتاب لسيبويه ١٨١/٤.

٤) الكتاب لسيبويه ١٩٩/٤.

٥) الخصائص لابن جني ٢١٢٠٢١٣/٢.

٦) لسان العرب لابن منظور ٣٦٥/١ "بنى".

٧) الصفوة الصفية بشرح الدرة الألفية للنيلي ٧٥/١، وشرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ٢٠١/١.

٨) شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/١،

وقيل[١]: لزوم أواخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ومحله آخر الكلمة وهو فرع في الأسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما[٢]، وقيل[٣]: البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا، وذلك كلزوم "هؤلاءِ" للكسرة، و"منذُ" للضمة، و"أينَ للفتحة"، قال سيبويه: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[٤].

الإعراب بالحروف: لم تتفق كلمة النحاة علي الإعراب بالحروف، فبعضهم اعترف بوجود هذه الحروف علامات للإعراب، وبعضهم لم يعترف، وهذا الخلاف قديم بين البصريين والكوفيين[٥].

الدلالة الصوتية لحركات الإعراب: ذهب ابن جني إلى أن الحركات أصوات ناقصة[٦]، ولأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها سميت حركات، فالفتحة تجذب الحرف نحو "الألف"، والكسرة تجذبه نحو "الياء"، والضمة تجذبه نحو "الواو"، فالحركات عند ابن جني أصوات تدخل على الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وتصل الصوت بالصوت الذي يليه[٧]، وقال قطرب (ت ٢٠٦هـ): وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعله وصله بالسكون أيضا لكان

---

١) قاله ابن جني في: الخصائص ٤٨/١.
٢) همع الهمع للسيوطي ٥٥/١.
٣) شرح شذور الذهب لابن هشام/ صـ١٠٤.
٤) الكتاب لسيبويه ١٣/١.
٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ١٤١.
٦) سر صناعة الإعراب لابن جني ١٩/١-٢٠، و ٤٢/١.
٧) علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية، فهيم عبد الله العلي/ صـ٥٤

يلزمه الإسكان في الوقف والوصل[١]، وأدرك علماء العربية القدماء العلاقة بين الحركات (الفتحة، الكسرة، الضمة)، وبين حروف المد (الألف، الواو، الياء)، فالحركات عندهم أبعاض هذه الحروف[٢]، قال ابن جني: وقد أعرب بهذه الصورة نفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها، وإنك متى أشبعت ومَطِلْتَ الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها، ولهذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفا من جنسها[٣]، فتقصير الصوت واختلاسه في الحركات هو الفرق بين الحركات وأصوات المد، وقال الدكتور إبراهيم أنيس: وأصوات اللين في العربية هي ما اصطلح على تسميته قديما بالحركات من فتحة وكسرة وضمة، وكذلك ما سموه بألف المد وياء المد وواو المد[٤]، ويقول الدكتور رمضان عبد التواب: والأصوات المتحركة في العربية ما سماه العرب بالحركات وكذلك حروف المد واللين[٥]، ونستنتج مما سبق أن الحركات الإعرابية وهي أبعاض حروف المد عبارة عن مصطلحات صوتية تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الأصوات، وهذه الحركات تؤدي وظيفة صوتية هي وصل الكلام، فالإنسان لا يستطيع أن ينطق أصوات العربية صامتة، ولا يصلها بغيرها إلا بهذه الحركات، ثم استعار نحاة العرب هذه المصطلحات الصوتية للدلالة على وظيفة نحوية تؤديها الحركات في آخر الكلمة التي تقع عليها، وهي الإعراب والإبانة عن المعاني[٦].

الدلالة النحوية للحركات الإعرابية: ذهب القدماء إلى إن الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني النحوية التي تعتور الكلام، فالضمة علم الفاعلية، والفتحة

---

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٧٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٩١/١.

٢) علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية، فهيم عبد الله العلي/ صـ٥٤

٣) الخصائص لابن جني ١٩٤/٢، و٢١٠.

٤) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس/ صـ٢٤٠.

٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب/ صـ٤٢

٦) علامات الإعراب في السور المدنية في القرآن الكريم، فهيم عبد الله العلي/ صـ٥٥

علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة، وخالف في ذلك قطرب[1]، قال ابن فارس: من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من تأكيد[2]، والإعراب الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباهُ، وشكَرَ سعيدًا أبُوهُ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول[3]، وأوضح عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) ذلك فقال: قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها[4]، ولم يخرج عن إجماع النحاة إلا قطرب، فيقول: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، ففي كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني قولك: إنَّ زيدَا أخُوكَ، ولعلَّ زيدَا أخُوكَ، والعكس قولك: ما زيدٌ قائمَا، ما زيدٌ قائمٌ[5].

وأما المحدثون: فاختلفوا في دلالة علامات الإعراب وتعددت آراؤهم، فقال العقاد: إن الحركة الإعرابية تدل على المعاني النحوية كيفما كان موقعها في الجملة المنطوقة[6]، وذكر إبراهيم مصطفى: أن بعض الحركات الإعرابية تدل على المعاني النحوية، وبعضها خال من الدلالة، فيرى أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على

---

١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٦٩-٧٠.

٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٦٩ "هامش"، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس/ صـ٤٣.

٣) قاله ابن جني في: الخصائص ٤٦/١.

٤) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني/ صـ٢٨.

٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٧٠، "بتصرف".

٦) بين الكتب والناس للعقاد/ صـ٢٨٨.

شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، ويرى أن الإعراب العربي وافٍ مقرر القواعد يعم أقسام الكلام أفعالا وأسماء وحروفا، ويرى أن الحركة مهمة كالحرف أو تزيد في الأهمية أحيانا[١]، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس: أن حركات الإعراب ليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، ويرى أن الذي يحدد المعاني من الفاعلية والمفعولية أمران: نظام الجملة العربية، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[٢]، فهو يرى بذلك رأي قطرب، وقال الدكتور/ تمام حسان: إن الحركة الإعرابية ما هي إلا واحدة من القرائن النحوية التي تعمل على جلاء المعنى[٣]، وقال الدكتور/ رمضان عبد التواب: إن الحركات الإعرابية دلائل على المعاني، فهو يرى بذلك رأي علماء اللغة القدماء[٤]، وذهب المستشرق الألماني برجشستراسر إلى أن ظاهرة الإعراب ظاهرة سليمة قديمة، وإن حركاته قد ارتبطت بمعان تدل عليها[٥].

مصطلحُ النَّيابةِ: قال الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، والجوهري (ت ٣٩٣هـ)، وابن منظور (ت ٧١١هـ): ناب عنِّي فلانٌ ينوبُ نوْبَا ومَنَابَا، أي قام مقامي، وناب عنِّي في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك[٦]، يتضح مما ذكر أن النيابة لغة مصدر الفعل الثلاثي "ناب"، ولهذا الفعل مصدران وهما "النوب، والمناب"،

---

١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى/ صـ٥٠-٥١.

٢) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس/ صـ٢٢٨.

٣) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان/ صـ١٨٥-١٨٦.

٤) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب/ صـ٣٧١-٣٧٢.

٥) التطور النحوي للغة العربية لبرجشستراسر/ صـ١١٦-١١٧، إخراج/ رمضان عبد التواب.

٦) في: تهذيب اللغة ٤٨٨/١٥، "ناب"، ولسان العرب ٤٥٦٩/٦، "نوب"، وتاج اللغة وصحاح العربية ٢٢٨/١، "نوب".

والذي شاع استعماله عند النحويين لفظ "النيابة" لا لفظ "الإنابة"، فالنيابة مصدر الفعل "ناب" وهو ثلاثي، والإنابة مصدر الفعل "أناب" وهو رباعي، واختيار مصدر الثلاثي أولى، لأن الثلاثي أصل، وما زاد عليه فرع، كما أن "الإنابة" لها معان أخرى، بخلاف النيابة مما ذكرته كتب اللغة، وأما النيابة في الاصطلاح، قال ابن فارس: إقامة الكلمة مقام الكلمة[١]، أو إقامة شيء مقام شيء آخر[٢]، وقيل: إن النيابة أن يقع اللفظ موقعا ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في العمل أو الموقع الإعرابي أو الإفادة أو الوظيفة في الجملة[٣]، ومن الملاحظ أن النيابة لا بد فيها من أمرين، هما: إسقاط للذي يُنَابُ عنه أولا، ثم يحل النائب ثانيا، وهو عنصر آخر جديد ويكون في موقع العنصر الأول المُسْقَط، وقد وجد أنَّ النحاة العرب ينيبون بعض الأشياء عن بعضها، ومن ذلك الإعراب أو البناء بالنيابة، وهو أن تنوب حركة أصلية عن حركة أصلية، أو ينوب حرف عن حركة أصلية، ولما كان هذا البحث مقصورا على نيابة الحروف عن الحركات في الإعراب والبناء، كان الإعراب بالنيابة في: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر، وكان البناء بالنيابة في: الفعل الأمر، واسم "لا" النافية للجنس، والمنادى في بعض أحوالهم، والأصل في الإعراب أنْ يكون بالضمة عند الرفع، والفتحة عند النصب، والكسرة عند الجر، والسكون عند الجزم، فإنْ رُفعتْ كلمةٌ بغير الضم كانت موضعا للإعراب بالنيابة، وسُمِّيتْ علامة إعرابها بالعلامة الفرعية، فينوب عن حركة الضمة: "الألف، والواو، وثبوت النون"، وينوب عن حركة الفتحة: "الياء، والألف، وحذف النون"، وينوب عن حركة الكسرة: "الياء"، بينما ينوب عن السكون: "حذف حرف

١) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس/ صـ٣٩٤.

٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سعيد اللبدي/ صـ٢٣٣.

٣) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، د/ عبد العظيم الشاعر، حولية كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، عدد (٢)/ سـ٣٣١.

النون، وحذف حرف العلة"، ولكنهم اختلفوا في فروع هذه المسألة عند حديثهم في الأبواب التي جعلوا علامات إعرابها نائبة عن علامات الإعراب الأصلية[١].

فالمُحْدَثُون: اختلفت آراؤهم ولم يصلوا إلى قول راجح يدفع هذا الاختلاف، فبعضهم قال: بإلغاء فكرة نيابة الحروف عن الحركات، وبعضهم قال: إن كل علامة من علامات الإعراب هي أصلية في نفسها، ولا توجد هناك علامة نائبة مقدرة، مفرقا بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية.

الدراسات السابقة:

١_ علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية[٢]، تناولت علامات الإعراب الفرعية معانيها ومواقعها، وأثر قضية الأصل والفرع في تقسيم العلامات الإعرابية، وعلامات الإعراب الفرعية في السور المدنية دراسة نحوية دلالية.

٢_ الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى في القرآن الكريم[٣]، تناولت في الفصل الأول: مفهوم الإعراب وأقسامه، وفي الفصل الثاني: الإعراب بالعلامات الفرعية، وفي الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.

٣_ النيابة في النحو العربي[٤]، تناول فيه النائب عن الفاعل، والنائب عن المفعول المطلق، والنائب عن ظرفي الزمان والمكان.

---

١) الخصائص لابن جني ٣/٩٤-٩٦، والإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٧٢، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني/ صـ ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١١٦-١١٩، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١/٦١.

٢) إعداد فهيم عبد الله محمود العلي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين، ٢٠٠٧م

٣) إعداد جلال أحمد على فضل المولى، جامعة الخرطوم السودان ٢٠١٠م.

٤) أيمن مبارك رمضان الشمايلة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١م.

٤_ ظاهرة النيابة في العربية[١]، جعل الباب الأول بعنوان "النيابة، وإشكال المصطلح"، وجعله في فصلين، الفصل الأول: النيابة، أحكام مهمة، والفصل الثاني: بين النيابة والظواهر المشابهة لها، وجعل الباب الثاني بعنوان "النيابة في الأسماء والأفعال والحروف"، وجعله في ثلاثة فصول، الأول: نيابة الاسم عن الاسم في صورته اللفظية، والثاني: نيابة الاسم عن الاسم في صورته التركيبية، والثالث: نيابة فعل عن فعل، وحرف عن حرف، وجعل الباب الثالث بعنوان: "صور أخرى من النيابة"، وجعله في ثلاثة فصول، الأول: النيابة بين الصيغ الصرفية غير الفعلية، والثاني: ما ينوب عن الفعل من الأسماء والحروف، والثالث: ما ينوب عن الاسم من الأفعال والحروف والجمل.

٥_ التقدير والنيابة في العربية[٢]، تناول في الفصل الأول التقدير في العربية، ويشمل: التقديم والتأخير، والحذف، والوصل، وفي الفصل الثاني: النيابة في العربية، ويشمل: النيابة عن المصدر، النيابة عن الفعل والفاعل، النيابة عن المشتق.

٦_ النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية[٣]، تناول فيه الباحث: معنى النيابة، والفرق بينها وبين العوض، البدل النحوي، المعاقبة النحوية، والمشابهة، والتضمين.

ومن الدراسات السابقة يتضح جليا أن الإعراب بالنيابة – حركات عن حركات، أو حروف عن حركات – لم يتناوله إلا القليل، وكانت جُلُّ هذه الدراسات في غير الإعراب بالنيابة، أما البناء بالنيابة – الحروف عن

---

١) د/ عبد الله صالح بابعير، ط (١) ٢٠١١م، دار حضرموت للطباعة والنشر – اليمن.

٢) إعداد الباحثة/ سوداني كنزة، الجزائر جامعة العربي بن مهيدر أم البواقي، ٢٠١١م-٢٠١٢م.

٣) د/ مجيد نوط عبيد الشمري، جامعة ديالي كلية التربية، مجلة الفتح ٢٠٠٦م، العدد السابع والعشرين.

الحركات – فلم يتناوله أحد من قبل من خلال ما تيسر لي من مصادر ومراجع، وما وقفت عليه من دراسات سابقة.

كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين[1]، المؤلِّف: فخر الدين أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسين هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر، ولد في رجب سنة خمسين وخمسمائة هجرية، وتوفى في عاشر من رجب سنة ستمائة وعشرين هجرية، له مصنفات عدة في الفقه والحديث، منها هذا الكتاب الذي أقوم بدراسته، وقد احتفظت به المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٥٣٥) "حديث"، و ١٢٣٩ "عام"، كما جاء في ترجمته[2].

١) وهذا الكتاب قام بتحقيقه/ محمد مطيع الحافظ وعزة بدير، وطبعته ونشرته دار الفكر للطباعة والنشر بدمشق، ط (١) ١٩٨٦م.

٢) سير أعلام النبلاء للذهبي١٣/١٦٤-١٦٥، وطبقات الشافعية للسبكي٨/١٧٧-١٨٧، وشذرات الذهب لابن العماد٥/٩٢-٩٣، ومعجم المؤلفين ٥/١٧٢.

المبحث الأول (الدراسة النظرية)

الْحُرُوفُ النَّائِبَةُ عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ

أولا: نيابة الحروف عن الحركات في الإعراب، ويكون في الأبواب التالية:

١ـ الأسماء الستة: (أبو، أخو، حمو، هنو، فو، ذو)، وحكمها: أن ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، ويشترط لإعرابها بالحروف: أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإن خالفت هذه الشروط أعربت بالحركات، ومن العرب من يلزم الألف في جميع حالات الإعراب في: "أب"، "أخ"، "حم" دون "فم"، "هن" و"ذو"، وتعرب بحركات مقدرة، مثل: أخاك كريم، ذكرت أخاك، أثنيت على أخاك، وهناك من يرى إعراب الأسماء الستة بحركات ظاهرة ما عدا "فم"، و"ذو" للنقص كما في "هن"، وأما "ذو" فتضاف إلى اسم ظاهر دال على الجنس، نحو: أخي ذو مال، ويشترط في "الفم" أن تحذف منها الميم، نحو: يتكلم فوك الحقيقة، فإن لم تحذف الميم أُعرب بالحركات، ويعرب "الهنُ" في الأغلب بحركات أصلية ظاهرة وذلك مراعاة للنقص، لأن أصله "هَنَوٌ"[١].

وتكون الحروف نائبة عن الحركات في الأسماء الستة في الدلالة على أوجه الإعراب: فالرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، فإذا قلنا: قامَ أَبُوْكَ فأصله: أَبَوُك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أَبُوُك، واستثقلت الضمة في الواو فحذفت، وإذا قلنا: مررتُ بأَبِيْكَ أصله بأَبَوِك وأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت بأَبِوِك، واستثقلت الكسرة في الواو فحذفت، فصار بِأَبِوْك ثم انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فصار بِأَبِيْكَ، وإذا قلنا: رأيتُ أَبَاك أصله

---

١) اللغات في الأسماء الستة، ينظر: همع الهوامع للسيوطي١/١٢٩-١٣٠، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري١/٦٤-٦٥، وحاشية الصبان على الأشموني١/٦٩-٧٠، والنحو الوافي لعباس حسن ١/١١٠-١١٢.

أَبَوَكَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، والأولى أن تقدر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها في الإعراب رفعا ونصبا وجرا[١]، وهذا الذي ذكر أنه الأصح هو مذهب سيبويه[٢]، وأبي علي الفارسي[٣] (ت ٣٧٧هـ)، وجمهور البصريين[٤]، وأصحابنا[٥]، وذهب قطرب والزيادي (ت ٢٤٩هـ) والزجاجي (ت ٣٣٧هـ) من البصريين وهشام (ت ٦٤٦هـ) من الكوفيين في أحد قوليه، وهذا الذي اختاره من النيابة وأنها هي الإعراب[٦]، وذهب المازني (ت ٢٤٩هـ) وأصحابه، واختاره الزجاج (ت

١) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٥/١، وينظر: شرح الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ٣٤٧/١، وأسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٤٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١٢٦/١.

٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٥/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والإيضاح في شرح المفصل للجرجاني ١١٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٧/١.

٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ٢٨/١-٣١، والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي/ صـ١٨٥، والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي/ صـ٨٩٦، والمسائل البغداديات لأبي علي الفارسي/ صـ٥٣٩-٥٤٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٨/١.

٤) ينظر: المقتضب للمبرد ٢٣١/٤، وسر صناعة الإعراب لابن جني/ صـ٧٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والإنصاف لابن الأنباري ١٧/١.

٥) ينظر: المقتضب للبرد ١٥٣/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٢/١، والتوطئة لأبي علي الشلوبين/ صـ١٢٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع/ صـ١٩٤-١٩٥.

٦) نسبه الزجاجي إلى الكوفيين في: مجالس العلماء /صـ٣٢٩، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٦/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش٥٢/١، ومجالس العلماء/ صـ٣٢٩، والمسائل البصريات لأبي علي الفارسي/ صـ٨٩٦، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣٥٠/١.

٣١١هـ): أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وهذه الحروف إشباع[١]، وذهب قوم منهم الربعي (ت ٢٤٠هـ): أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف[٢]، وذهب قوم من المتأخرين منهم أبو الحجاج الأعلم، وابن أبي العافية (ت ٥٨٣هـ): أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفا لأجل الفتحة[٣]، وذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ): أنها معربة بالحركات والحروف معا، وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين، ونسب إلي الكوفيين[٤]، وذهب الجرمي (ت ٢٢٥هـ) وهشام في أحد قوليه: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع[٥]، وذهب أبو زيد السهيلي (ت ٥٨١هـ) وتلميذه أبو على الرُّنْدِي (ت ٦١٦هـ): أن "فاك" و"ذا" معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن "أباك، أخاك، حماك، وهناك" معربة

---

١) الإنصاف لابن الأنباري ١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١١٧/١، وشرح الكافية للرضي ٢٧/١، ونسبه الزجاجي للبصريين في: مجالس العلماء /صـ٣٢٩.

٢) الإنصاف لابن الأنباري ١٧/١، ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٧، وشرح الكافية للرضي ٢٧/١.

٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٧/١، وينظر: شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣٥١/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٢٧/١.

٤) الإنصاف لابن الأنباري/صـ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، وشرح الكافية للرضي ٢٧/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١١٧/١، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣٥٣/١، والأمالى الشجرية لابن الشجري ٢٤٣/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١٢٧/١.

٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٧/١،

بالحروف[1]، وذهب الأخفش: أنها دلائل إعراب، واختلف في تفسير قول الأخفش: فقال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ): إنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب[2]، وقيل[3]: إن الواو في: قامَ أبُوكَ، كالضمة في قولك: قامَ زيدٌ، وكذلك الألف في قولك: رأيتُ أبَاكَ كالفتحة في قولك: رأيتُ زيدًا، والياء في قولك: مررت بأبيك كالكسرة في مررت بزيدٍ، وقال سيبويه: إن هذه الحروف حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها لثقله في الواو والياء ولتعذره في الألف[4].

وأما وجه ثقله في الواو فلأن الواو في تقدير ضمتين وقبلها ضمة وتأتى ضمة الإعراب فتتوالى أربع ضمات وذلك ثقيل، وكذلك القول في الياء لاجتماع أربع كسرات متواليات، وأما الألف فلو حركت خرجت عن كونها ألفا فتعذر تحريكها، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وأيضا فإن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال الإفراد، فواجب أن تكون في الإضافة كذلك[5].

فأما الحركات التي قبل هذه الحروف اختلف فيها أصحاب سيبويه، فقال الربعي: إن الضمة في الباء من قولك: "أبُوك" منقولة من الواو، ففي الرفع نقل الحركة إلى الحرف الذي قبل الواو بعد إسكانه، وفي النصب قلب وحذف

---

١) نتائج الفكر للسهيلي/ صـ٧٦-٧٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٨/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٢٧/١.

٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٧٨/١، والإنصاف لابن الأنباري/صـ١٧-٢١، و٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش٥٢/١، وأسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٦٧، وهمع الهوامع للسيوطي ١٢٧/١.

٣) قاله الخوارزمي في: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٠٢/١.

٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٠٠/١، وينظر: الكتاب ٤١٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٧/١، وهمع الهوامع ١٢٦/١.

٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٠٠/١-١٠١.

حركة لفظا لا تقديرا، إذ أصله أَبَوٌ، وأَخَوٌ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل فقلبت ألفا، وفي الجر نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه، وقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[1]، قال الخوارزمي (ت ٦١٧هـ): وإنما كان إعراب الأسماء الستة بالحروف لحرف مبني على أربع مقدمات، الأولى: أن الاسم يجب أن يكون أقل من ثلاثة أحرف حتى يكون إعرابه بالحرف بمنزلة التعويض. الثانية: أنه يجب أن يكون الساقط من ذلك الاسم هو اللام حتى يكون التعويض إذاً واقع موقعه. الثالثة: أنه يجب أن تكون اللام الساقطة واوا حتى يكون انقلابها إلى الألف أو إلى الياء أخف، الرابعة: يجب أن لا يكون لذلك الاسم اسم غير ساقط منه اللام ويكون إعرابه بالحركة كالغد، فإنه يقال في معناه غدوُ، وإعرابه كما تراه بالحركة، لأنه إذا كان له مثل ذلك الاسم فقد وقع الغنية عن إعراب هذا بالحرف[2]، وقيل[3]: وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات ليكون ذلك توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت أولى بالتوطئة، لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع على الإفراد، وإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة وكان مستوفيا للشروط، مثل: أبو بكر وأبو الفضل، جاز في العلم المنقول منها: إما إعرابه بالحروف كما كان يعرب قبل نقله الى العلمية، وإما أن يلتزم العلم صورة واحدة في جميع الأساليب وهي الواو، نحو: كان أبو بكر رفيق رسول الله، إن أبو بكر من أعظم الصحابة، أثنى رسول الله على أبو بكر، وإذا أعرب أحد الأسماء الستة بالحروف وأضيف إلى اسم أوله ساكن، مثل: جاء أبو المكارم، رأيت أبا المكارم، وقصدت إلى أبي المكارم، فإن حرف الإعراب الواو أو الياء أو الالف يحذف في النطق لا في الكتابة

---

١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/١٠١.

٢) شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ١/٢٠٥-٢٠٦.

٣) قاله: الصيمري (ت ٥٤١هـ) في التبصرة والتذكرة ١/٨٤، وينظر: ابن الأنباري في أسرار العربية/ صـ٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٥٢.

وحذفه لالتقاء الساكنين، ويكون معربا بالواو المقدرة، والألف المقدرة، والياء المقدرة[1]. قال ابن مالك:

وارفَعْ بواوٍ وانصبنَّ بالألفِ واجررْ بياءٍ ما منَ الأسماءِ أَصِفْ

٢ـ المثنى، وجمع المذكر السالم: أما المثنى فيرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويأتي بعد الألف نون مكسورة، نحو: كتابانِ، وينصب ويجر بياء مفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة والكسرة، ويأتي بعد الياء نون مكسورة، نحو: كتابَينِ، وعلة كسر النون للفرق بينها وبين نون الجمع، وقيل لالتقاء الساكنين[2]، وهذه الحروف أُضيفت إلي الكلمة للدلالة على التثنية وكعلامة للإعراب، وهذا المشهور في إعراب المثنى، ومن العرب من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، فيُقال: هذان كتابان، قرأت كتابان، وأُعجبت بكتابان، ويعرب عندها المثنى بحركات مقدرة، وهناك من يلزم المثنى الألف والنون في جميع الحالات ويعرب بحركات ظاهرة منونة على النون، نحو: هذان رجلانٌ ورأيت رجلانًا ومررت برجلينٍ، وهناك أيضا من يعربون المثنى إعراب المقصور بحركات مقدرة في جميع حالاته[3]، وفي الألف علامتان علامة الرفع وعلامة التثنية، وكذلك في الياء علامة التثنية وعلامة النصب والجر[4]، وأما جمع المذكر السالم: يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويأتي بعد الواو نون مفتوحة، نحو: مسلمُون، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها، ويأتي بعد الياء نون مفتوحة نيابة عن الفتحة والكسرة، وهذه

١) النحو الوافي لعباس حسن ١/١١٤-١١٥.

٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش/ صـ٣١٣.

٣) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني٢/١١، النحو الوافي لعباس حسن١/١٢٤، ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة/ صـ٢٥.

٤) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٦ .

الحروف أضيفت إلى الكلمة للدلالة على الجمع وكعلامة للإعراب[١]، وهذا أشهرها، ومعرب بالحركات المقدرة في الحروف الواو والياء، ومعرب بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والخفض، وبغير ذلك في الرفع، وحركه النون بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين مع أن الأصل في حالة التخلص منها هي الكسرة، ولم تحرك النون بالفتح للفرق بين صيغتي الجمع المذكر والتثنية، وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع وعلامة الجمع وعلامه التذكير، وكذلك في الياء ثلاث علامات: علامة الجر والنصب، وعلامه الجمع، وعلامه التذكير[٢]، قال ناظر الجيش في شرحه قول ابن مالك: "وليس الإعراب قلب الألف ياء، ولا مقدر في الثلاثة، ولا مدلولا بها عليه"، ذكر ابن مالك في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم أربعة مذاهب، أبطل ثلاثة واختار الرابع: منها: زعم قوم أن رفع المثنى بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، فإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل، وهو قول الجرمي واختيار ابن عصفور[٣]، ومنها: كون الإعراب مقدرا في العلامة[٤]، ومنها: أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، وهو قول الأخفش

---

١) ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة/ صـ٢٥، والموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني/ صـ١٢٧.

٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/١٨٧.

٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش/ صـ ٢٤٦، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/ ٢٨٨، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٤٨.

٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش/ صـ٣٤٧، ونسب لسيبويه، وينظر: الكتاب لسيبويه ١/١٧-١٨، و٤،٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٨-٨٩، وقال وهو الصحيح، وعلل له بقوله: إن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فواجب أن يكون الإعراب بعدها ومقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهها.

والمبرد[١]، ومنها: اختار المصنف القول بأن الأحرف الثلاثة هي الإعراب، وهو مذهب الكوفيين وقطرب[٢]، وقال السيرافي[٣]: واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من "زيد" والراء من "جعفر"، والألف من "قفا وعصا"، وكانت الألف علامة الرفع في التثنية لكونها ضمير المسمى المرفوع في نحو: الزيدانِ ضَربَا، أو لأن الألف أخف من الواو، ولما كانت التثنية أعم من الجمع وأكثر وجودا لشمولها ما يعقل نحو: الرجلَانِ، وما لا يعقل، نحو: الفَرَسَانِ، والجمع مخصوص بالعلم المذكر العاقل، فجعل الحرف الأخف "الألف" للمثنى، والحرف الأثقل "الواو" للجمع ليقع التعادل[٤]، وحمل النصب علي الجر في التثنية لأن الجر يخص الاسم ولا يقع إلا فيه، والتثنية تخص الاسم ولا تقع إلا فيه، فكان حمل النصب في التثنية على الجر أولى، وأيضا فإن المنصوب والمجرور نحو: نصحتُ زيدًا، ونصحتُ لزيدٍ، ونظرتُهُ ونظرتُ إليهِ، متفقان في المعنى فحمل أحدهما على الآخر لاتفاقهما في المعنى، وقد اتفقا في الضمير، نحو: إنَّه ولَه، وإنكَ ولكَ بخلاف الرفع[٥]، ويلحق بالمثنى "اثنان واثنتان" و"ثنتان" في لغة تميم، "وكلا وكلتا" وألفاظ التغليب "كالقمرين" للشمس والقمر،

---

١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش / صـ٣٤٨، وينظر: المقتضب للمبرد ١٥٣/٢، وهمع الهومع للسيوطي ٤٨/١.

٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش / صـ٣٤٨، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

٣) شرح السيرافي لكتاب سيبويه جـ١/ ق١/ ٢٤٨، وينظر: الكتاب لسيبويه ١٧/١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٢٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٠/١، والإنصاف لابن الأنباري ٣٣/١

٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١١٨/١"بتصرف"، وينظر: أسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٤٩.

٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٢٠/١-١٢١، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٤، وما بعدها.

"والأبوين" للأب والأم وغيرهما، ويلحق بجمع المذكر أسماء جموع، وهي: "أُوْلُو" اسم جمع بمعنى أصحاب، و"عَالَمُونَ" اسم جمع عالَم، و"عِشْرُونَ" وبابه، و"وابلون وأَرَضُونَ وبَنُونَ وسِنُونَ" وبابه[1]، قال ابن مالك في المثنى وجمع المذكر السالم:

بالألفِ ارفعْ المثنَّى وكِلَا إذَا بمضمرٍ مضافًا وُصِلَا
وتخلُفُ الياءُ في جميعِها الألفْ جرًّا ونصبًا بعدَ فتحٍ قدْ أُلِفْ
وارفعْ بواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سالمَ جمعِ عامرٍ ومذنبِ

٣- **الأفعال الخمسة:** كل فعل مضارع لحقه ضمير المثنى وهو الألف، أو ضمير جمع المذكرين العقلاء وهو الواو، أو ضمير المخاطب من المؤنث وهو الياء وسلم من نون التوكيد، فرفعه بنون محركة لالتقاء الساكنين، فتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين أو حملا على نون التثنية، وتفتح مع الواو والياء طلبا للخفة أو حملا على نون الجمع[2]، والنون تثبت رفعا وتسقط نصبا وجزما وذلك اختلاف بعامل، وقيل[3]: وهذه الأمثلة لا حرف إعراب لها، إذ لو كان لها حرف إعراب فلا يخلو من أن يكون اللام في "يفعلان" أو الألف أو النون، فلا جائز أن تكون اللام، لأن حركتها تابعة لما بعدها من الضمائر فتفتح قبل الألف وتضم قبل الواو وتكسر قبل الياء، ولا يجوز أن يكون الألف في "يفعلان" حرف إعراب، لأنه اسم وفي موضع رفع بالفعل، فالفعل عامل فيه والمعمول لا يكون حرف إعراب للعامل، ولأن الضمير مبني على السكون فلا يقبل الحركات، ولأنه حرف علة، فلو كان حرف إعراب لحذف في الجزم

---

١) شرح الأشموني على الألفية ٦١/١، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٧٢/١-٧٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٨٢/١.

٢) الصفوة الصفية بشرح الدرة الألفية للنيلي ٢٤٢/١، وينظر: همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/، والدروس النحوية لحفني ناصف/ ص٣١.

٣) قاله النيلي البغدادي في: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٢٤٣/١، وينظر: همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١.

فيبقى الفعل بلا فاعل، ولا جائز أن تكون النون حرف إعراب لأنها قابلة للحركات، فلو كانت حرف إعراب لضُمَّت في الرفع وفُتِحَت في النصب وسُكِّنَت في الجزم لأنها حرف صحيح، فقد ثبت أن هذه الأمثلة معربة وليس لها حرف إعراب ثم علامة الإعراب هي ثبوت النون وحذفها[١]، وهذا عند جميع النحويين إلا الأخفش (ت ٢٢١هـ) والسهيلي، فإنهما يريان الإعراب فيها بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة والنون دليل عليها[٢]، وقال أبو حيان: وزعم الأخفش أن هذه النون ليست إعرابا وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف، وضعفه ابن مالك، وقال: لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود، لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه[٣]، وذهب الفارسي: إلى أن هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها[٤].

وجعلت النون إعرابا لأنها تشبه "الواو" و"الياء" ولذلك تدغم فيهما، وتشبه "الألف" ولهذا تبدل منها وقفا، ولأن فيها غنة وهو صوت زائد كما أن مع حرف العلة مدا، ولما كان الرفع أسبق أنواع الإعراب والثبوت سابق على الحذف جعل الثبوت للرفع، ولما كان الحذف متأخرا على الثبوت جعل للجزم الذي هو متأخر عن الرفع، وحمل النصب في هذه الأفعال على الجزم، وليس

---

١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٢٤٤/١، وينظر: همع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١.

٢) الصفة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٢٤٤/١، وهمع الهوامع للسيوطي١٧٢/١.

٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٠/١، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١.

٤) التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩١/١، وهمع الهوامع للسيوطي ١٧٢/١، وأمالي ابن الحاجب/ صـ٨٠٣، وليس فيه نصه.

في العربية ما هو متفق على إعرابه بالحرف غير هذه الأمثلة[1]، وقيل[2]: جعل إعرابها بالحرف لأن الحركة لا تقوم بنفسها، والحرف يقوم بنفسه، ولما ثبت أن النون في "يقومانِ" بإزاء الضمة في "يقُومُ" والضمة تحذف في الجزم فكذلك تحذف النون كما تحذف الضمة، وجعلت حالة النصب مساوية لحال الجزم في الحذف[3]، وقدم الحذف للجزم لأنه أصل، والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور، ولما كان الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة، كانت النون في الأفعال الخمسة حرف الإعراب، ولو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وتسكينها في حال الجزم، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء، فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجازم يحذف ما يثبت في الرفع، ولم تكن الحروف التي قبل هذه النون حروف إعراب، لأن هذه الحروف ليست من بناء الفعل ولا تمامه، إنما هي ضمير الفاعلين، فلم يجز أن تكون حروف إعراب الفعل لذلك[4].

قال ابن مالك: واجعلْ لنحوِ يفعلانِ النونَا رفْعًا، وتَدْعِينَ وتسْأَلُونا
وحذفُها للنصبِ والجزمِ سِمهْ كلمْ تكونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

---

١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/٢٤٤- ٢٤٥، "بتصرف"، وينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٩٣.

٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/٢٤٥.

٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/٢٤٥، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/١٧٨، وأسرار العربية لابن الأنباري/ صـ/٣٢٥.

٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ صـ٧٣-٧٤، "بتصرف".

٤_ الفعل المضارع المعتل الآخر: الذي في آخره ألف قبلها فتحة، نحو: يخْشَى، أو واو قبلها ضمة، نحو: يدْعُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يرْمِي[١]، ويجزم بحذف حرف العلة: الألف، والواو، والياء، نيابة عن السكون[٢]، واختلف النحويون هل حذفت هذه الحروف عند الجازم أو بالجازم؟، وهل تقدر الضمة والفتحة على لامات هذه الأفعال أو لا؟[٣]، وعلامة جزم هذه الأفعال في صورها الثلاث حذف حركة الإعراب من لام الفعل وليس حذف حرف العلة، ولأن علامة الرفع مقدرة على هذه الأفعال في صورها الثلاث، تساوت صورة الفعل في الرفع والجزم وذلك يؤدي الى لبس فحذف حرف العلة على قول النحويين أمنا للبس وتفريقا بين صورة الفعل رفعا وجزما، وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) عن أبي حيان أن هذه الحروف يقصد لامات الأفعال حذفت عند الجازم لا بالجازم لأن الجازم لا يحدث إلا ما كان علامة للرفع[٤]، والمحققون[٥] أن هذه الحروف حذفت عند الجازم لا بالجازم، وحذف هذه الحروف علامة للجزم[٦]، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذف الحرف لئلا يلتبس

---

١) أسرار العربية لابن الأنباري/ صـ٣٢٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١،١٧٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠١/١.

٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٢/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٧٥/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠١/١.

٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٢/١-٢٠٣، واللمحة البدرية لابن هشام ٢٨٨/١-٢٩١، وهمع الهوامع للسيوطي ٥٢/١.

٤) همع الهوامع للسيوطي ١٧٤/١.

٥) تمهيد القواعد بشرح التسهيل الجيش/ صـ٢٩١، وينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٢/١-٢٠٣، والكتاب لسيبويه ٧/١ و٢٣.

٦) وهو مذهب ابن السراج وأكثر النحاة، الأصول لابن السراج ١٧٠/٢، وينظر: تمهيد القواعد بشرح التسهيل لناظر الجيش/ صـ٢٩١.

المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة[1]، وإنما حذفت الياء والواو في الجزم لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو، كما أن الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معها أجريتا مجرى الضمة فحذفتا للجزم كما تحذف الضمة[2]، قال سيبويه: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع"[3]، وقال ابن السراج: وإنما حذفت الواو والياء في الجزم إذ لم يصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الواو والياء لأن الحركة فيهما، وليكون للجزم دليل[4]، ويسكن آخر المعتل في الرفع، لثقل الضمة على الواو والياء، وأما سكون الألف فلتعذر الحركة، وأما في الجزم فبحذف الثلاثة الأحرف تشبيها لها بالحركات[5]، قال ابن مالك:

..... واحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَتَهُنَّ تقضِ حُكْمًا لَازِمَا

ثانيا: نيابة الحروف عن الحركات في البناء، وتكون في الأبواب التالية:

١ــ الفعل الأمر: إذا كان معتل الآخر، يبنى على حذف حرف العلة نيابة عن السكون، نحو: اخْشَ، ادْعُ، اقْضِ، كما يبنى على حذف النون إذا أسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: اضْرِبَا، اضْرِبُوا،

---

١) همع الهوامع للسيوطي ٥٢/١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش/ صـ٢٩١.

٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٢/١-٢٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/١، وتمهيد القواعد بشرح التسهيل لناظر الجيش/صـ٢٩١.

٣) الكتاب لسيبويه ٢٣/١، ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش / صـ٢٩١.

٤) الأصول لابن السراج ١٧٠/٢.

٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ٢٤١/١، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٣/١ وحاشية الصبان على الأشموني ١٠١/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٣/١.

اضْرِبِي[1]، وحذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر، لأنهم حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه، كذلك حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم، فالسكون في الجزم حملا على الأمر، والحذف في الأمر حملا على الجزم، ولما كانت حروف العلة ثلاثة: الواو، الياء، والألف مثل لكل منها بمثال، فقال: اِمْضِ، اُغْزُ، اِغْنَ[2]، ولا سؤال عن بناء الفعل لأن أصله البناء، ولا سؤال عن بنائه على السكون لأنه الأصل، قال البصريون: إن الأمر مبني على الوقف، وقال الأخفش والكوفيون: إن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وأنها حذفت حذفا مستمرا للتخفيف، نحو: قُمْ، والأصل لِتَقُمْ، وهذا ليس بشيء، واحتج الكوفيون بأمرين: أن اللام مما يضمر وأن الفعل المنهي عنه معرب مجزوم، نحو: لا تَقُمْ، فكذلك فعل الأمر، نحو: قُمْ، إذ النهي ضد الأمر، واحتج البصريون أن الإضمار خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل[3].

٢ـ اسم "لا" النافية للجنس: إذا كان مفردا – مثنى أو مجموعا – يبنى على الياء نيابة عن الفتحة، نحو: لا غائِبَيْنِ، لا غائِبِيْنَ، قال ابن مالك: خالف المبرد سيبويه في اسم "لا" النافية للجنس المثنى، نحو: لا رجلَينِ فيها، فزعم أنه معرب، واحتج له بأمرين، أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيرَ من زيدٍ هنا، والثاني: أن العرب تقول:

---

١) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٥٥/١، "بتصرف"، وينظر: النحو الوافي/ عباس حسن ٨١/١.

٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٧٤/١.

٣) شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ٢٦٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٥٥/١، وينظر: الإنصاف لابن الأنباري ٥٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧-٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩/٢، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١٧٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/ صـ٣٠٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٥٨/١.

أعجبني يومَ زرتني فتفتح، وأعْجَبَنِي يومَ زُرْتَنِي فتعرب، وكلتا الحجتين ضعيفة[1]، وأما لا غلامَيْنِ لكَ، ولا ناصِرِيْنَ لكَ فهو عند سيبويه مبني، وخالف المبرد والزجاج في جعله المثنى معربا، والأولى مذهب الجمهور بما اتفق مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم: يا قائمانِ، ويا قائمُونَ، وذكر الشاطبي أنه يحتمل أن يكون رأي ابن مالك رأي الزجاج والمبرد[2] (ت ٢٨٥هـ)، وقال الخوارزمي: لا غلامَيْنِ لكَ، ولا ناصِرِيْنَ لكَ فهو عند سيبويه مبني، والمبرد يمتنع من ذلك، ويجعل التثنية والجمع كالمضاف منصوبين، واستدل المبرد بأنه لم يوجد اسم مثنى مبنيا في كلام العرب، كما أن الاسم المثنى والمجموع قد طال بالنون والاسم المطول في بابه معرب، كما لا يجوز في نعتهما إلا النصب على اللفظ والرفع على الموضع، كما أن "لا" مع التثنية والجمع جعلا بمنزلة كلمة، ولم يوجد في كلام العرب اسمان جعلا اسما واحدا والثاني مثنى أو مجموع، وحجة سيبويه قياس التثنية والجمع على الواحد[3]، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[4]، وقال ابن هشام (ت ٧٦٣هـ) ولو صح هذا للزم الإعراب في "يا زيدَانِ" و"يا زيدُونَ" ولا قائل به[5]، ويبنى اسم لا النافية للجنس على ما كان ينصب به، فيبنى على ياء مفتوح ما قبلها إذا كان مثنى،

---

١) شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٦٧/١، وينظر: الكتاب لسيبويه ٢٨٢/٢، والمقتضب للمبرد ٣٦٦/٤.

٢) المقاصد الشافية للشاطبي٤٢٣/٢-٤٢٤، وينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٣٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٧/٢.

٣) شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير ٥٠٩/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٥/٢-١٦٤، وينظر: همع الهوامع للسيوطي٤٦٧/١، والنحو الوافي عباس حسن ٦٩٢/١.

٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٢/٢، وينظر: الكتاب لسيبويه ٣٤٨/١، والمقتضب للمبرد ٣٦٦/٤.

٥) مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٨/١.

ويبنى على ياء مكسور ما قبلها إذا كان جمع مذكر سالما[1]، واختلف النحويون في الحركة التي في اسم "لا" النافية للجنس نحو: لا رجلَ، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، وهم الأخفش والمازني والمبرد والفارسي، وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني (ت ٣٨٤هـ) إلى أنها فتحة إعراب ونسب إلى سيبويه، وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئا، وإن كان مثنى أو مجموعا بالواو والنون فالقائلون بأن حركة "لا رجلَ" حركة بناء يقولون يبني على ما ينصب به وهو الياء فتقول لا اِبْنَيْنِ لكَ، ولا بَنِيْنَ لك[2]، قال ابن مالك:

وَرَكِّبْ المفردَ فاتحَا كَلَا حولَ ولا قوةَ .....

٣_ المنادى: إذا كان مفردا علما أو نكرة أو مقصودة – مثنى أو مجموعا – يبنى على ما يرفع به، فيبنى على الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم نيابة عن الضمة، إذا كان أحدهما منادى مفردا علما، نحو: يا محمدَانِ، يا محمدُونَ، أو كان نكرة مقصودة، نحو يا واقفَانِ اجلِسَا، ويا واقفُونَ اجلسُوا، إذا كان لمعين، قال الرضي (ت ٦٨٤هـ): ويبنى العلم المفرد – غير المضاف وشبهه – والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا وهو الضمة في المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، نحو: يا زيدُ، يا رجالُ، يا هنداتُ، والألف في المثنى، نحو: يا زيدَان، والواو في جمع المذكر السالم، نحو: يا زيدُونَ، وقال: على ما يرفع به، ليكون أعم من قوله يبنى على الضم،

---

١) شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٤٠/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٢٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي/ صـ٥٤٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٤٠٥/٣-١٤٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/١.

٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤/٢-١٦٥، وينظر: النحو الوافي لعباس حسن ٦٩٢/١-٦٩٣

فإن نحو: يا زيدَانِ ويا زيدُونَ خارج منه[1]، قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): وليس المنادى المفرد في مقابلة المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر، فإنهما على حكم البناء أيضا، فنقول يا زيدَانِ، ويا زيدُونَ[2]، وذهب بعض الكوفيين إلى تشبيه المثنى والمجموع بالمضاف فنادوهما وهما بالياء، نحو: يا زيدَيْنِ ويا زيدِينَ، ويا مصطفَيْنَ[3]، قال ابن مالك:

وابْنِ المعرَّفَ المنادَى المُفْرَدَا على الذي في رفعِه قد عُهِدَا

١) شرح الكافية للرضي ١٣٢/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك للمرادي/ صـ١٠٥٩-١٠٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٨٩/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٥٣٦/٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان١١٩/٣-١٢٠، وهمع الهوامع للسيوطي٢٩/٢، والنحو الوافي لعباس حسن ١٠/٤.

٢) المقاصد الشافية للشاطبي ٢٥٤/٥-٢٥٥.

٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٢٠/٣، وينظر: همع الهوامع للسيوطي ٢٩/٢، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١٦٦/٢، وحاشية الصبان على الأشموني على الألفية ١٣٨/٣.

المبحث الثاني (الدراسة التطبيقية)

في: كِتَابِ الْأَرْبَعِينَ فِي مَنَاقِبِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لِابْنِ عَسَاكِرَ

أولا: دلالة الحروف النائبة عن الحركات في الإعراب:

١ـ في الأسماء الستة: تكررت الأسماء الستة في الأربعين حديثا سبع عشرة مرة، فجاءت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة لاختلاف العوامل، فالمرفوعة: وردت في ثمان مواضع[١]، سبع منها وقع فاعلا، وهو: "فقال أبو بكر، فجاء أبو بكر، هذا أبو بكر، قال أبوها أبو بكر، دخل أبو بكر، فقام أبو بكر، فأتاها أبوها، وواحد فقط كان خبرا للمبتدأ، وهو: "هذا أبو بكر"، فالدلالة النحوية لكلمة "أبو" هي الرفع على أنها فاعل للفعل الذي سبقها، "فقال، فجاء، دخل، فقام"، أو خبر للمبتدأ "هذا"، فهي مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة، لأن الواو علامة الرفع للأسماء الستة، فهي نائبة في الإعراب عن الضمة في الأسماء الستة، والواو كالضمة في رفع الأسماء الأخرى، والمنصوبة: وردت في موضعين[٢]، فوقعت منادى مضافا تارة، ووقعت مفعولا به تارة أخرى، وهما: "يا أبا بكر، رحم اللهُ أبا بكرٍ"، فالدلالة النحوية لكلمة "أبا" هي النصب على أنها في "يا أبَا بكرٍ" منادى مضاف، والمنادى المضاف يكون منصوبا، فـ "أبا" منادى منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، و"أبا" مضاف و"بكر" مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفي "رحِمَ اللهُ أبَا بكرٍ" مفعول به للفعل "رحم" منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، و"أبا" مضاف و"بكر" مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة، فهي منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة، لأن الألف علامة النصب للأسماء الستة فهي نائبة في الإعراب عن الفتحة، والألف كالفتحة في نصب الأسماء الأخرى،

---

١) "فقال أبو بكر: حديث "٩"، صـ٦٧، فجاء أبو بكر: حديث "٢٠"، صـ٨١، هذا أبو بكر: حديث "٢٠"، صـ٨٢، قال أبوها أبو بكر: حديث "٢١"، صـ٨٢، دخل أبو بكر، فقام أبو بكر: حديث "٢٦"، صـ٨٩، فأتاها أبوها: حديث "٢٩"، صـ٩٤".

٢) "يا أبا بكر: حديث "٢٠"، صـ٨٢، رحم اللهُ أبا بكرٍ: حديث "٢٤"، صـ٨٦".

والمجرورة: وردت في سبعة مواضع[1]، مجرورة بحرف الجر، في موضعين، وهما: "إلى أبي بكر، فأذن لأبي بكر"، ومجرورة بالإضافة، في خمسة مواضع، وهم: "علي بن أبي طالب، بنت أبي رهم بن المطلب، خالة أبي بكر، دعا رسول الله عليَّ بن أبي طالب(٢)"، فالدلالة النحوية لكلمة "أبي" هي الجر على أنها مجرورة إما بالحرف، فهي مجرورة بـ "إلى، أو بـ اللام" وعلامة جرها الياء نيابة عن الكسرة، لأن الياء علامة الجر في الأسماء الستة، وإما مجرورة بالإضافة، وعلامة جرها الياء نيابة عن الكسرة، لأن الياء علامة الجر في الأسماء الستة فهي نائبة في الإعراب عن الكسرة، والياء كالكسرة في جر الأسماء الأخرى، ومن الملاحظ أنه لم يتكرر من الأسماء الستة إلا اسم "أبو"، وجاءت مرفوعة على أنها فاعل، وخبر للمبتدأ، ومنصوبة على أنها مفعول به، ومنادى مضاف، وجاءت مجرورة بالحرف تارة، وبالإضافة تارة للضمير – غير ياء المتكلم – وتارة للاسم الظاهر، وأما الدلالة العامة لكلمة "أبٌ": فأصله: "أَبَو" فالذاهب منه واو، لأنك تقول في التثنية: "أَبَوَانِ"، وإذا جمعت بالواو والنون قلت: "أَبُونَ"، والأَبَوَانِ: الأبُ والأمُّ، وقال ابن السِّكِّيت: وأَبَوْتُ الرجلَ أَأْبُوهُ إذا كنت له أبا، ويقال: فلان يأْبُو هذا اليتيمَ إِبَاوَةً، أي يغْذُوهُ كما يغْذُو الوالدُ ولدَهُ[2]، فلفظ الأُبُوَّة يدل على الرحمة والعطف والحنان والشفقة، وتحمل المشاق والمتاعب من أجل راحة من يقوم برعايته، يقابلها التحلي بالأدب والمعاملة الحسنة للأبوين من أبنائهما، والشفقة والرحمة بهما في حال كبرهما وعجزهما عن القيام بخدمة أنفسهما، ودلالة التكرار تفيد التأكيد، فيؤدي إلى ترسيخ المعنى في النفس، مما ويترك أثرا في المخاطبين.

---

١) علي بن أبي طالب: حديث "١"، صـ٤٩، بنت أبي رهم بن المطلب: حديث "٩"، صـ٦٣، خالة أبي بكر: حديث "٩"، صـ٦٣، دعا رسول الله عليَّ بن أبي طالب: حديث "٩"، صـ٦٤ (٢)، إلى أبي بكر: حديث "١٩"، صـ٧٩، فأذن لأبي بكر: حديث "٢٦"، صـ٨٩.

٢) لسان العرب لابن منظور ١/١٥-١٦، "أبى".

٢ـ في المثنى: ورد المثنى في الأربعين حديثا ثلاث عشرة مرة: فجاء مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا، فالمرفوع ورد في ثلاثة مواضع[١]: "وأبَوَايَ يَظُنَّانِ، هُمَا جَالِسَانِ"، "وهُمِا صَبِيَّانِ صَغِيرَانِ"، فالدلالة النحوية في الأولى أنها مبتدأ، وفي الثانية والثالثة خبر المبتدأ، فهي مرفوعة بالألف نيابة عن الضمة، لأن الألف علامة الرفع للمثنى، فهي نائبة في الإعراب عن الضمة، والألف كالضمة في رفع الأسماء الأخرى، وأصل "أبواي": أبوان لي، فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف، أما الدلالة العامة لهذه الكلمات فهي تحمل دلالات مختلفة، فلفظ "جالسان" مثنى مفرده "جالس" وهو اسم فاعل من الفعل الثلاثي "جَلَسَ"، ويدل على الحدث والذات التي قامت بهذا الحدث، والجُلُوسُ: القُعُود، وجَلَسَ يجْلِسُ جُلُوسَا، فهو جَالِسٌ، والجِلْسَةُ: الهيئة التي تجلس عليها، والحال التي يكون عليها الجالس، والمَجْلِسُ: موضع الجلوس، وهو ظرف لا يتعدى إليه الفعل بغير "في"[٢]، يحمل دلالة الاستقرار في المكان، وهي تثنية لاسم الفاعل "جالس" ولفظ "صبيان صغيران" مفرده "صَبِيٌّ"، وهو من لدن يولد إلى أن يفطم، والجمع: أَصْبِيَةٌ وصِبْوَةٌ وصِبْيَةٌ، ووصف بأنهما صغيران، والصغير يحمل دلالة الشفقة والرحمة، ومن يقوم على أمره ويتحمل مسئوليته، والمنصوب ورد في سبعة مواضع[٣]: "أُرِيتُكِ فِي المنَامِ مرَّتَيْنِ"، "فجئتُ أبَوَيَّ، آتِي أبَوَيَّ"، "يُدْخِلُ يَدَيْهِ"، "ووضَعَ يَدَيْهِ"، "حتى تسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ، أستشيرُ أبَوَيَّ"، فالدلالة النحوية للمثنى في: "مرتين، أبويَّ، يديه، أبويك" هي النصب،

---

١) "وأبواي يظنان، هما جالسان": حديث "٩"، صـ٦٥، "وهما صبيان صغيران": حديث "٢٨"، صـ٩٢".

٢) لسان العرب لابن منظور ٦٥٧/١، "جلس"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٩١٤/٣، "جلس".

٣) "أُرِيتُك في المنام مرتين"، "فجئت أبويَّ، آتي أبوي": حديث "٩"، صـ٦٣، "يدخل يديه": حديث "١٧"، صـ٧٥، "ووضع يديه": حديث "٢٠"، صـ٨١، "حتى تستشيري أبويك، أستشير أبوي": حديث "٢٦"، صـ٨٩،

فوقع مفعولا به في الجميع، ومفعولا مطلقا في "مرتين"، فالمثنى جاء منصوبا بالياء نيابة عن الفتحة، لأن الياء علامة النصب للمثنى فهي نائبة في الإعراب عن الفتحة، والياء كالفتحة في نصب الأسماء الأخرى، أما الدلالة العامة، فلفظ "مرتين" مفرده "مَرَّة"، وقال الجوهري: المرِّ واحدة المَرَّة والمِرَارِ، والمرَّة الفِعْلَةُ الواحدة، ومرتين مفعولا مطلقا، وتأتي التثنية في معنى الجمع، كقوله تعالى: "ثم ارجع البصر كرتين"، أي كرات[1]، وقد يدل على التأكيد ودفع الشك والظن، وأما لفظ "اليد" فيحمل دلالة هذا العضو المعروف في جسم الإنسان، وتدل على معان مختلفة، منها: النعمة، والعطاء، والقوة والشجاعة، واليد: من أطراف الأصابع إلى الكف، وهي مؤنثة محذوفة اللام، وزنها فَعْلٌ يَدْيٌ، والجمع أيدٍ، وتجمع الأيدي على أيادٍ، وأكثر ما تستعمل الأيادي في النعم لا في الأعضاء[2]، والمجرور ورد في ثلاثة مواضع[3]، مجرورا بالحرف مرة واحدة، في قوله: "بوَلِي وشَاهِدَيْنِ"، ومجرورا بالإضافة مرتين، في قوله: "بينَ عَيْنَيْهِ، بين صُدْغَيْهِ": فالدلالة النحوية للمثنى المجرور هي الجر، وهو نوعان: فيكون مضافا لما قبله، ويجر بالإضافة وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأن الياء علامة الجر في المثنى وهذا في قوله "بين عينيه"، بين صدغيه"، ويكون مجرورا بالحرف في قوله "بولي وشاهدين" فهو مجرور بالعطف على المجرور بالباء قبلها، من غير إعادة حرف الجر، وعلامة جره الكسرة، فالياء نائبة في الإعراب عن الكسرة أيضا، والياء كالكسرة في جر الأسماء الأخرى، أما الدلالة العامة لهذه الكلمات فهي تحمل دلالات مختلفة، فلفظ "شاهدين" مفرده شاهد، وهو العالم الذي يبين ما عَلِمَه، ورجل شاهد

---

١) لسلن العرب لابن منظور ٤١٧٤/٥، "مرر"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٨١٣/٢، "مرر".

٢) لسان العرب لابن منظور ٤٩٥٠/٦، "يدى".

٣) "بولي وشاهدين": حديث "٥"، صـ٥٥ – "بين عينيه، بين صدغيه": حديث "٢٠"، صـ٨١ ".

وكذلك الأنثى، والجمع أشهاد وشهود، وشهد الشاهد عند الحاكم أي بيَّن ما يعلمه وأظهره[١]، وفي الحديث يحمل دلالة من يتحمل الشهادة في الزواج، ويكونا شاهدين، ولفظ "عينيه" مفرده عين، وهي حاسة البصر والرؤية، مؤنث، وتكون للإنسان وغيره من الحيوانات، والجمع أَعْيَانٌ وأَعْيُنٌ، وأَعْيُنَاتٌ جمع الجمع، والعين الذي يبعث ليتجسس الخبر[٢]، وتحمل دلالة العين في الحديث العضو المعروف في جسم الانسان والذي يستطيع بواسطته أن يرى وأن يبصر، ولفظ "صدغيه" مفرده صُدْغٌ وهو ما انحدر من الرأس إلى مركب اللَّحْيَيْنِ، وقيل ما بين العين والأذن، وقيل ما بين لحاظي العينين إلى أصل الأذن، والجمع أَصْدَاغٌ وأَصْدُغٌ، وصَدَغَهُ يَصْدَغُهُ صَدْغًا ضَرَبَ صُدْغَهُ[٣]، وتحمل دلالة الصُّدْغُ في الحديث المكان المعروف في جسم الانسان من وجهه، وورد الملحق بالمثنى في إعرابه مرتين: في لفظ "كلا[٤]"، وهما: "كِلَاهُمَا يقُولُ"، فلفظ "كلا" ورد في الحديث مضافا لضمير الاثنين "هما"، إشارة إلى "أبي بكرٍ وعمرَ" – رضي الله عنهما – و"كلا" لفظ مصوغ للدلالة على اثنين،

---

١) لسان العرب لابن منظور ٢٣٤٨/٤، "شهد"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٤٩٤/٢، "شهد".

٢) لسان العرب لابن منظور ٣١٩٥/٤، "عين"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٢١٧٠/٦، "عين"، ومقاييس اللغة لابن فارس ١٩٩/٤، "عين"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٣١/٣، "عين".

٣) لسان العرب لابن منظور ٢٤١٥/٤، "صدغ"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١٣٢٣/٤، "صدغ"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٧/٣، "صدغ".

٤) كلا وكلتا: هما مفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى، وكونهما مفردي اللفظ مثنيي المعنى أعربا إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع إلا أن آخرهما معتل، فلم يلق بهما من إعراب المفرد إلا المقدر فجعل ذلك لهما مضافين إلى ظاهر ليتخلص من إعرابي تثنية في شيئين – هما المضاف "كلا وكلتا" والمضاف إليه "الاسم الظاهر بعدهما" – كشيء واحد، وجعل الآخر لهما مضافين إلى المضمر. تمهيد القواعد ٣٢٦/١.

ويقال للاثنتين "كلتا"، والتاء دلت على أن ألف "كلا" منقلبة عن واو، وقال الجوهري: "كلا" في تأكيد الاثنين نظير "كل" في المجموع، وهو اسم مفرد غير مثنى، فإذا أضيف لظاهر لزم الألف رفعا ونصبا وجرا، وإذا أضيف لمضمر كان بالألف في حالة الرفع، وقلبت الألف ياء في حالتي النصب والجر[١]، وورد لفظ "كلا" في الحديث مبتدأ مضافا للضمير، مرفوعا بالألف نيابة عن الضمة، لأنه ملحق بالمثنى، وخبره الجملة الفعلية بعده في محل رفع خبر "كلاهما"، ودلالته في الحديث الإشارة إلى "أبى بكرٍ وعمرَ" – رضي الله عنهما – في رد كل منهما على ابنته بعد أن أخبرهما رسول الله أنهما يسألانه النفقة، وورد الملحق بالمثنى في لفظ "ثاني اثنين"، فلفظ "اثنين" ورد في الحديث مضافا إلى مثله، والاثنان ضعف الواحد، والمؤنث الثنتان، ويقال: فلان ثاني اثنين أي: هو أحدهما، واثنان اسمان لا يفردان قرينان، والمؤنث: اثنتان، وثنتان لغة أخرى[٢]، ويحمل دلالة عامة وهي أن "أبا بكر" كان مع رسول الله – ﷺ– في الغار وفي هجرته إلى المدينة، ثاني اثنين.

٣_ في جمع المذكر السالم: ورد جمع المذكر السالم في الأربعين حديثا إحدى عشرة مرة، فورد مرفوعا، ومجرورا، ولم يرد منصوبا، ويلاحظ أن جمع المذكر السالم لم يرد علما، وإنما ورد صفة من الفعل الثلاثي على وزن فاعل معرفا بـ "ال" وعاملا عمل الفعل، ومن غير الفعل الثلاثي، فالمرفوع ورد في ثمانية مواضع[٣]: "يَقُولُ القَائِلُونَ، يتمَنَّى المتمَنُّونَ، يدفعُ المؤْمِنُونَ، يأْبَي المؤمنُونَ، إنَّهُم ميِّتُونَ(٢)، فهُمُ الخَالِدُونَ(٢)"، فالدلالة النحوية لجمع المذكر السالم المرفوع "القائلون، المتمنيون، المؤمنون، ميتون، الخالدون" هي الرفع

---

١) لسان العرب لابن منظور ٣٩٢٣/٥، "كلا".

٢) لسان العرب لابن منظور ٥١٢/١، "ثنى".

٣) "يقول القائلون، يتمنى المتمنيون، يدفع المؤمنون، يأبي المؤمنون": حديث "١٩"، صـ٧٩، "إنهم ميتون٢" : حديث "٢٠"، صـ٨١، و٨٢، "فهم الخالدون٢": حديث "٢٠"، صـ٨١،

على أنه فاعل للفعل الذي سبقه "يقول، يتمنى، يدفع، يأبى، أو خبر للناسخ "إنَّ"، أو خبر للمبتدأ الضمير "فهم"، فهو مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأن الواو علامة الرفع لجمع المذكر السالم، فهي نائبة في الإعراب عن الضمة، والواو كالضمة في رفع الأسماء الأخرى، وأما الدلالة العامة لهذه الكلمات فهي تحمل دلالات مختلفة، على النحو التالي: "القائلون، الخالدون[1]"، فالمفرد فيهما: "القائل، الخالد": وهو اسم فاعل من الفعل "قال، خلد" وأصله "قَوَل"، قلبت الواو همزة في اسم الفاعل، والقَوْلُ: كل لفظ قال به اللسان تاما كان أو ناقصا، تقول: قال يقول قولا، ودلالته في الحديث: ما يصدر من أقوال ممن يتكلمون، "والخالد": اسم فاعل من الفعل "خلد"، وهو يدل على الحدث والذات التي قامت بالحدث، والخلد: دوام البقاء في دار لا يخرج منها، وخَلَدَ يَخْلُدُ خُلْدًا وخُلُودًا: بقى وأقام، ودار الخلد: الآخرة، وخَلَدَ بالمكان يَخْلُدُ خُلُودًا وأَخْلَدَ: أقام، وجاء اسم الفاعل جمع مذكر سالم معرفا بـ "ال" وعاملا عمل الفعل، في "القائلون، الخالدون" وهي تدل على الحال والاستقبال، وتفيد التجدد والحدوث، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: الخلود في الدنيا: البقاء فيها، وأن الموت لن يصيبهم، وأما "المؤمنون، المتمنيون"، فالمفرد فيهما: "مُؤْمِنٌ، مُتَمَنِّي"، وهو اسم فاعل من الفعل الرباعي "آمنَ، تمنَّى"، "فآمن" يؤْمنُ إيمَانًا، والمؤمن من ائتَمَنَهُ الناسُ على أموالهم وأنفسهم ولا يخافون غائِلَتَه، وآمن بالشيء صدَّق به وأَمِنَ كَذِبَ من أخبره، والمؤمنون هم الذين قالوا إنا مؤمنون فهم الصادقون، والمؤمن بالقلب[2]، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: أن المؤمن من سكن الإيمان قلبه، وخاف الله تعالى، "وتمنى": يقال: اِمْتَنَيْتُ الشيء: اختلقته، ومنيْتُ بكذا وكذا: ابتليت به، والمُنَى جمع المُنْيَة، وهو ما يتمنَّى الرجل، والتَّمَنِّي: الكذب، فلان

---

١) لسان العرب لابن منظور ٣٧٧٧/٥، "قول"، و١٢٢٥/٢، "خلد"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١٨٠٦/٥، "قول".

٢) لسان العرب لابن منظور ١٤٠/١، "أمن"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري٢٠٧١/٥، "أمن"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٩٣/١، "أمن".

يتمنى الأحاديث أي يفتعلها، وتمَنَّى: كذب ووضع حديثا لا أصل له، وتمَنَّى الحديث: اخترعه[1]، والمتمنيون: المخترعون المفتعلون الكاذبون، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: النهي عن الكذب والافتراء.

"ميتون": فالمفرد "ميَّت" وأصله "مَيْوِت" على وزن فَيْعِل، اجتمعت الواو والياء والسابق متأصل ذاتا وسكونا فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، والموتُ: خلق من خلق الله تعالى، وهو ضد الحياة، وماتَ يمُوتُ مَوْتًا، ويقال: رجل ميِّتٌ وميْتٌ، فالأولى الذي لم يمت بعد، والثانية الذي مات، وقوم مَوْتَى وأَمْوَاتٌ ومَيِّتُونَ ومَيْتُونَ[2]، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: أن الموت مكتوب على المخلوقين، وهو نهاية الحياة.

وورد اسم الفاعل مجرورا في ثلاثة مواضع[3]: "يا معشرَ المسلمِينَ"، "بعض أمهاتِ المؤمنِينَ"، "بقتالِ المنافقِينَ"، فالدلالة النحوية لجمع المذكر السالم "المسلمين، المؤمنين، المنافقين" هي الجر بالإضافة فهي مضافة لما قبلها، مجرورة بالإضافة وعلامة جرها الياء نيابة عن الكسرة، لأن الياء علامة الجر لجمع المذكر السالم، فهي نائبة في الإعراب عن الكسرة، والياء كالكسرة في جر الأسماء الأخرى، أما الدلالة العامة لهذه الكلمات، فأرى أنها تحمل دلالة الثبوت والاستقرار، فالإسلام والإيمان كل منهما مستقر في صاحبه، فالإيمان في القلب، والإسلام باللسان، والنفاق لكونه مرضا فهو مستقر في قلب صاحبه ثابت عنده فالإسلام ضد الكفر، وأيضا فإنها تحمل دلالات مختلفة، فمفرد كل جمع مما سبق: "مسلم، ومنافق"، فهما اسما "اسم فاعل" مشتقان من الفعل الرباعي "أسلم، ونافق"، ويدل على الحدث والذات، "فأَسْلَمَ" يُسْلِمُ إسْلَامًا

---

١) لسان العرب لابن منظور ٤٢٨٤/٦، "منى".

٢) لسان العرب لابن منظور ٤٢٩٤/٦، "موت"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٦٩/٤، "موت".

٣) "يا معشر المسلمين": حديث "٩"، صـ٦٤، "بعض أمهات المؤمنين": حديث "١١"، صـ٧١، "بقتال المنافقين": حديث "٢٠"، صـ٨١.

ومُسَالَمَةٍ، فالمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمسلم باللسان[1]، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: من سَلِمَ الناس من شره وأذاه، والمنافق: يدخل في الإسلام ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه، ويستر كفره ويظهر إيمانه، ونَافَقَ يُنَافِقُ مُنَافَقَةً ونِفَاقًا، فهو يريد بفعله وجه الناس لا وجه الله تعالى[2]، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: أن المنافق يظهر خلاف ما يبطن، وهو أشد ضررا بالإسلام والمسلمين، كما ورد الملحق بهذا الجمع أربع مرات[3]، منصوبا ومجرورا، ولم يرد مرفوعا، فالمنصوب جاء في موضع واحد، قوله: "اعتزَلَهُنَّ تسعًا وعشْرِينَ": فلفظ "عشرين": ملحق بجمع المذكر السالم، فليس له واحد من لفظه أو معناه، وهو من "العقود العددية"، فالدلالة النحوية له النصب بالياء نيابة عن الفتحة، فإعرابه إعراب جمع المذكر السالم، فهو معطوف على منصوب وهو "تسعا"، وأما الدلالة العامة له: فتدل على شدة غضب النبي ﷺ من نسائه، وربما أفاد العدد التكثير لاعتزاله ﷺ نساءه مدة طويلة، والمجرور جاء في ثلاثة مواضع، موضعان مجروران بالحرف، وهما: "علَي سبعِينَ ألفَ مَلَكٍ(٢)"، وموضع مجرور بالإضافة، "بثَلَاثِ سِنِينَ"، فالدلالة النحوية للملحق بجمع المذكر السالم المجرور هي الجر، وهو نوعان: مجرور بالحرف في قوله "على سبعين" فهي مجرورة بـ "على"، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، فالياء نائبة في الإعراب عن الكسرة، ومجرور بالإضافة فيكون مضافا لما قبله، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأن الياء علامة الجر في جمع المذكر السالم، وهذا في قوله "بثَلَاثِ سِنِينَ"، أما الدلالة العامة لهذه الكلمات

---

١) لسان العرب لابن منظور ٢٠٧٧/٣، "سلم"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٩٢/٢، "سلم".

٢) لسان العرب لابن منظور ٤٥٠٧/٦، "نفق"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ١٥٦٠/٤، "نفق"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٩٨/٥، "نفق".

٣) "بثلاث سنين": حديث "٣"، صـ٥١، "اعتزلهن تسعا وعشرين": حديث "٢٦"، صـ٨٩، "علي سبعين ألف ملك" (٢): حديث "٣٨"، صـ١٠٧.

فتحمل دلالات مختلفة، فلفظ: "سنين"[1]: واحده سنة، والسنة العام، وأصلها سنه أو سنو بدليل قولهم في جمعها: سنهات وسنوات، وكسروا السين ليعلم بذلك أنه قد أخرج عن بابه إلى الجمع بالواو والنون[2]، ودلالة هذا اللفظ في الحديث: الدلالة على الفترة الزمنية الطويلة من وفاة السيدة خديجة، وزواج رسول الله بالسيدة عائشة.

٤ـ في الأفعال الخمسة: كانت علامة الإعراب الفرعية في الأفعال الخمسة أكثر العلامات الإعرابية تكرارا في الأربعين حديثا، فقد تكررت أربعة وعشرين مرة، ووردت مرفوعة، ومنصوبة، ومجزومة لاختلاف العوامل، فوردت مرفوعة في ستة عشر موضعا[3]، وهي: "كَانُوا يَرْحَلُونَ، وهُمْ يحسَبُونَ، أنَّ القومَ سيفْقِدُونِي، فيَرْجِعُونَ، والناسُ يَفِيضُونَ، أتَسُبَّينَ رجلَا، وأبَوَايَ يَظُنَّانِ،

---

١) قيل: إنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى الصحيح، وقيل: إنه جمع تكسير ولم يجئ على صيغة من صيغ التكسير المخصوصة، وذكر أبو جعفر ابن الباذش: (ت ٥٤٠هـ) أن مذهب سيبويه أنه جمع سلامة بالواو والنون، وقال ابن عصفور: إنه اسم جمع. تمهيد القواعد ١/٣٤٠-٣٤١، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٠، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/٢٧٥-٢٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٥، وسنون وبابه: كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، أو مفرد مذكر مجموعا بالواو والنون أو الياء والنون. النحو الوافي لعباس حسن ١/١٤٩ "هامش (٥).

٢) لسان العرب لابن منظور ٣/٢١٢٧، "سنه"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/٤١٣، "سنه".

٣) كانوا يرحلون، وهم يحسبون: حديث "٩"، صـ٦١، أن القوم سيفقدوني، فيرجعون، والناس يفيضون: حديث "٩"، صـ٦٢، أتَسُبَّينَ رجلا: حديث "٩"، صـ٦٣، وأبواي يظنان: حديث "٩"، صـ٦٥، لتصدقونني، لا تصدقوني، على ما تصفون: حديث "٩"، صـ٦٦، ألا تحبون أن يغفر الله لكم؟: حديث "٩"، صـ٦٧، أليس تحبين ما أحب؟: حديث "١٤"، صـ٧٤، فإن الناس يهدون إليه، فيصرفون إليه هديتهم: حديث "١٥"، صـ٧٤، يسمعون حسه، ولا يرون شخصه: حديث "٣٨"، صـ١٠٨.

لتُصَدَّقُونَنِي، لَا تُصَدِّقُونِي، علَى مَا تَصِفُوَن، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يغفرَ اللهُ لكُمْ؟، أَليسَ تُحِبَّينَ مَا أُحِبُّ؟، فإنَّ النَاسَ يهْدُونَ إليه، فيَصْرِفُونَ إليهِ هديَّتَهمْ، يسمَعُونَ حسَّهُ، ولا يَرَوْنَ شَخْصَهُ"، وهذه الأفعال نجدها مختلفة فيما بينها، فمنها ما اتصل به ألف الاثنين: "يظنان"، ومنها ما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة: "أتسبين، تحبين"، وأما بقية الأفعال اتصل به واو جماعة الذكور، كما أن هذه الأفعال تارة تبدأ بياء الغيبة، وتارة تبدأ بتاء الخطاب، وهذه الأفعال تحمل دلالة نحوية واضحة وهي الرفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، لأن النون علامة الرفع في الأفعال الخمسة، فهي نائبة عن الضمة في رفع الأفعال الخمسة، وثبوت النون كالضمة في رفع الأفعال الأخرى، وكثير من هذه الأفعال وقع في موقع الخبر، فما وقع خبرا للمبتدأ: "وهم يحسبون، والناس يفيضون، وأبواي يظنان"، فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وما وقع خبرا للناسخ: "كانوا يرحلون، أليس تحبين" فالجملة في محل نصب خبرا للفعل الناسخ، "كان، ليس"، "أن القوم سيفقدوني، فإن الناس يهدون"، فهي في محل رفع، خبرا للحرف الناسخ "أنَّ، إنَّ"، وهناك من وقع جملة لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول، وهي: "على ما تصفون"، والعائد محذوف والتقدير: على ما تصفونه، وهذه الأفعال منها ما نصب المفعول به، نحو: "أتسبين رجلا ؟، أليس تحبين ما أحب ؟، يسمعون حسه، يرون شخصه، ودلالة لغوية وهي التجدد والحدوث والاستمرار، لأن الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم يفيد هذه المعاني، كما لا ننسى دلالة الاستفهام في قوله: "أتسبين رجلا ؟، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ؟، أليس تحبين ما أحب ؟"، فأفاد الاستفهام في الأولى الإنكار، وفي الثانية والثالثة التقرير، ووردت منصوبة في خمسة مواضع[1]، وهي: "حتَّى هَمُّوا أنْ يَقْتُلُوهُ، أَلَا تَكُونِي أنتِ، أنْ

---

١) حتى هموا أن يقتلوه: حديث "٩"، صـ٦٥، ألا تكوني أنت: حديث "١١"، صـ٧١، أن يهدوا إليك حيث كنت: حديث "١٥"، صـ٧٥، أن لا تعجلي فيه، حتى تستشيري أبويك: حديث "٢٦"، صـ٨٩.

يَهْدُوا إليكِ حيثُ كنتِ، أنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ، حتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ"، وهذه الأفعال نجدها مختلفة فيما بينها، فمنها ما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة وهو "تكوني، تعجلي، تستشيري"، ومنها ما اتصل به واو الجماعة، وهو "أن يقتلوه، أن يهدوا" كما أن هذه الأفعال تارة تبدأ بياء الغيبة، وتارة تبدأ بتاء الخطاب، وكان النصب بـ "أنْ" ظاهرة و"أنْ" مضمرة بعد "حتى" في قوله: "حتى تستشيري"، وهذه الأفعال تحمل دلاله نحويه واضحه وهي النصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، فحذف النون كالفتحة علامة النصب في الأفعال الأخرى، ودلالة لغوية وهي تأخر وقوع الفعل في الحال، وتأخره للوقوع في المستقبل، وتفيد "حتى" معنى "إلى أن "، ووردت مجزومة في ثلاثة مواضع[1]، هي: "أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ؟، لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فلَا تَفْضَحِينَا"، فورد الفعل المضارع مجزوما بعد "لم" الجازمة مرة واحدة، والتي تفيد النفي والجزم والقلب، وأيضا بعد "لا" الناهية التي تفيد طلب النهي عن وقوع الفعل وحدوثه مرتين، وهذه الأفعال تحمل دلاله نحوية واضحة وهي الجزم بحذف النون نيابة عن السكون، فحذف النون ينوب عن السكون في جزم الأفعال الخمسة، فحذف النون كالسكون في جزم الأفعال الأخرى، ودلالة الجزم هي التخفيف والتسهيل، ودلالة لغوية وهي طلب الرسول من أصحابه وأمته الابتعاد عن هذه الأفعال، ودلالة النهي غالبا ما تأتي من الأعلى إلى الأدنى، ومن القوي إلى الضعيف ليتجنب الأعمال التي تنافي الأخلاق الحسنة، أو تنافي العقيدة الصحيحة، لذا كانت كثيرة في أحاديث النبي – ﷺ– أما دخول "لم" على الفعل في قوله: "أو لم تسمعي ما قال" فهي مع جزمها الفعل المضارع ونفيه، فهي أيضا تقلب معناه من الاستقبال إلى المضي، مع ما أفاده الاستفهام مع النفي والذي أراد المتكلم به أن يقرره في ذهن السامع، ويكون جوابه "بلى".

---

١) أولم تسمعي ما قال؟: حديث "٩"، صـ٦٣، لا تؤذيني في عائشة: حديث "١٥"، صـ ٧٥، فلا تفضحينا: حديث "٢٩"، صـ ٩٤.

٥ـ في المضارع المعتل الآخر: ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في الأحاديث الأربعين في ثلاثة مواضع[١]، فجاء معتل الآخر بالألف المفتوح ما قبلها مرة واحدة، وهي: "ولم يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ"، وجاء معتل الآخر بالياء المكسور ما قبلها في موضعين، هما: "إن كان هذا من عند الله يُمْضِه"، "ولا يأْتَلِ أُولُو الفضلِ منكُمْ"، فالأفعال المجزومة تحمل دلالة نحوية واحدة، وهي: الجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، فقد ناب حذف حرف العلة عن السكون في الأفعال المعتلة الآخر المجزومة، وأيضا ناب حذف النون عن السكون في جزم الأفعال الخمسة، فالفعل "ولم يَغْشَهُنَّ" مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون، والفتحة في آخره دليل على الألف المحذوفة، فقد ناب حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف مناب السكون في الفعل الصحيح الآخر، أما الدلالة العامة لهذا الفعل: الغِشَاءُ الغِطَاءُ، غَشَيْتُ الشيءَ تَغْشِيَةً إذا غَطَّيْتَهُ، واستغشَى ثيابه وتغشَّى بها: تَغطَّى بها كي لا يُرَى ولا يسْمَع[٢]، فهؤلاء النسوة من قلة طعامهن كنَّ خفافا ولسْنَ ثقالا من كثرة اللحم، فلم يَغْشَهُنَّ اللحمُ الذي يكون مُسَبَّبا عن كثرة الطعام، وسببا في ثقلهن، فلم يكثر اللحمُ على عظمِهنَّ، والفعل "يُمْضِه" مجزوم لأنه واقع في جواب "إنْ" الشرطية، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون، والكسرة في آخره دليل على الياء المحذوفة، فقد ناب حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء مناب السكون في الفعل الصحيح الآخر، أما الدلالة العامة لهذا الفعل: مَضَى الشيءُ يَمْضِي مُضِيًّا ومَضَاء ومُضُوًّا: خلا وذهب،

---

١) "إن كان هذا من عند الله يُمْضِه": حديث "٨"، صـ٥٨، "ولم يَغْشَهُنَّ اللَّحْمُ": حديث "٩"، صـ٦١، "ولا يأْتَلِ أُولُو الفضلِ منكم": حديث "٩"، صـ٦٧.

٢) لسان العرب لابن منظور ٥/٣٢٦٠، "غشا"، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤/٤٢٥، "غشا"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/٣٦٩، "غشا".

وأمضَى الأمر: أنفذه[1]، وفي الحديث: تفويضُ الأمر لله تعالى، فيمضيه الله تعالى أو يمسكه، وهو رؤيته للسيدة عائشة في المنام مرتين محمولة، وعليها غطاء، وإخباره أنها زوجته، وكشف عنها فإذا هي، والفعل "ولا يَأْتَلِ" مجزوم بـ "لا" الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون، والكسرة في آخره دليل على الياء المحذوفة، فقد ناب حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء مناب السكون في الفعل الصحيح الآخر، أما الدلالة العامة لهذا الفعل: تألَّى يتألَّى تألِّيا وأْتَلَى يأْتَلِي اِئْتِلَاءً: الحلف، وقال الفراء: الائتلاء الحلف، والايتلاء افتعال من الإلية وهي الحلف، وأكثر استعمال الإلية في الحلف على امتناع، فالنهي عن حلف أولي الفضل على منع فضلهم[2]. .

ثانيا: دلالة الحروف النائبة عن الحركات في البناء:

١ـ الفعل الأمر: ورد الفعل الأمر المبني بالحروف نيابة عن الحركات في الأحاديث الأربعين في ثلاثة عشر موضعا[3]، والمبني بالحروف نيابة عن الحركات من الفعل الأمر نوعان: فهناك المبني على حذف حرف العلة نيابة عن السكون، وورد مرة واحدة في الفعل: " اللَّهُمَّ صلِّ على مُحَمَّدٍ"، وهناك المبني على حذف النون نيابة عن السكون، وورد اثنتا عشرة مرة في الأفعال التالية: "هَوِّنِي – اِسْتغفِرِي – تُوبِي – أَجِيبِي – أَبْشِرِي – قُومِي – اُنْظُرِي –

---

١) لسان العرب لابن منظور ٦/ ٤٢٢٢، "مضى"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣٣٩/٤، "مضا".

٢) لسان العرب لابن منظور ١١٧/١، "ألا"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٨٦/١، "أَلَى"، وينظر: تفسير روح المعاني للألوسي ١٢٥/١٨، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ١٨٩/١٨.

٣) "هوني": حديث "٩"، صـ٦٣، استغفري، توبي، أجيبي: حديث "٩"، صـ٦٦، أبشري، قومي: حديث "٩"، صـ٦٧، انظري: حديث "١١"، صـ٧١، فأحبي: حديث "١٤"، صـ٧٤، كلمي: حديث "١٥"، صـ٧٤، أرسلي، أقعديني: حديث "٢٠"، صـ٨١، تنحي: حديث "٢٨"، صـ٩٢، "صلِّ"": حديث "٤٠"، صـ١١٠.

فأَحِبِّي – كَلِّمِي – أَرْسِلِي – أَقْعِدِيني – تَنَحِّي"، فالأفعال المبنية تحمل دلالة نحوية واحدة وهي البناء، وبناء الفعل الأمر يكون بحذف حرف العلة نيابة عن السكون إذا كان معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء، فينوب حذف حرف العلة فيها مناب السكون، ويكون البناء على السكون في الأفعال الصحيحة المبنية، ولم يرد من فعل الأمر المعتل الآخر في الأربعين حديثا إلا المعتل الآخر بالياء، وورد مرة واحدة في الفعل: "صلِّ": وهو فعل أمر مبني على حذف الياء نيابة عن السكون، والكسرة في آخره دليل على الياء المحذوفة، وأما الدلالة العامة لهذا الفعل فهي الدعاء بالصلاة على النبي محمد – ﷺ–، كما علَّم النبي – ﷺ– أصحابه حينما سألوه كيف يُصَلُّون عليه، كما يبنى الفعل الأمر على حذف النون نيابة عن السكون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، ولم يرد في الأحاديث الأربعين إلا فعل الأمر المتصل به ياء المؤنثة المخاطبة في اثني عشر موضعا، وعلة ذلك: أن هذه الأحاديث الأربعين إنما هي في مناقب أمهات المؤمنين، وهذه الأفعال: "هوني – استغفري – توبي – أجيبي – أبشري – قومي – انظري – فأحبي – كلمي – أرسلي – أقعديني – تنحي"، فهذه أفعال أمر مبنية تحمل دلالة نحوية واحدة وهي: البناء بحذف النون نيابة عن السكون لأن الفعل اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة، فقد سد حذف النون في الفعل الأمر المتصل به ياء المؤنثة المخاطبة هنا – أو ألف الاثنين أو واو الجماعة في غير ذلك – مسد السكون في الأفعال الصحيحة المبنية، وأما الدلالة العامة لهذه الأفعال، فهي جميعها تفيد طلب حدوث الفعل على جهة الاستعلاء – من الأعلى إلى الأدنى، أو من القوي إلى الضعيف – فالفعل "هوني": الهَوْنُ مصدر هان عليه الشيء أي خفَّ، وهوَّنه الله عليه أي سهَّله وخفَّفه[1]، فهو أمرٌ من أُمِّ السيدة عائشة للسيدة

١) لسان العرب لابن منظور ٤٧٢٤/٦، "هون"، والمصباح المنير للفيومي/ صـ ٨٨٤، "هون".

عائشة، أن تخفف الأمر وتسهله على نفسها، والفعل: استغفري، وتوبي": أمرٌ من النبي – ﷺ– للسيدة عائشة أن تستغفر وتتوب إلى الله تعالى، والفعل "أجيبي": دعاء السيدة عائشة أمها أن تجيب رسول الله، والفعل "أبشري": البِشْرُ الطلاقة، والبِشَارَةُ لا تكون إلا بالخير، ومعنى يبشرك: يسرك ويفرحك، فبشرة الإنسان تنبسط عند السرور [1]، فالطلب من الرسول للسيدة عائشة أن تفرح بما منَّ اللهُ به عليها من البراءة، والفعل: "قومي": طلب أم السيدة عائشة منها أن تقوم إلى رسول الله، والفعل: "انظري": طلب النبي من السيدة عائشة أن تنظر إليه، والفعل: "فأحبي" طلب النبي من ابنته السيدة فاطمة أن تحب السيدة عائشة، والفعل: "كلِّمي": التماس زوجات النبي من زوجته الأخرى السيدة "أم سلمة" أن تكلم النبي – ﷺ– في أمر من الأمور، والفعل "أرسلي": طلب النبي من السيدة عائشة أن ترسل إلى بقية زوجاته للحضور عنده في بيت السيدة عائشة، والفعل "أقعديني": طلب النبي من السيدة عائشة أن تقعده، والفعل "تنحِّي": نَحَى الشيءُ ينْحَاهُ نَحْيَا ونحَّاهُ فتنَحَّى: أزاله، ونحَيْتُه وأنا أنْحَاهُ نحْيَا أي باعدته[2]، طلب النبي من السيدة "أم سلمة" أن تتنحَّى، أي تبتعد عن رسول الله وقت استقباله لـ "عليٍّ بن أبي طالب وزوجته فاطمة والحسن والحسين" رضي الله عنهم.

٢ـ اسم "لا" النافية للجنس: إذا كان مفردا – مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر – : ولم يرد في كتاب الأربعين نماذج لـ: "اسم لا" النافية للجنس مثنى أو مجموع جمع سلامة لمذكر.

٣ـ المنادى: إذا كان مفردا علما: – مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر –: ولم يرد في كتاب الأربعين نماذج للمنادى المفرد العلم مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر.

---

١) لسان العرب لابن منظور ٢٨٦/١، "بشر"، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٥٩٠/٢، "بشر"

٢) لسان العرب ٤٣٧٢/٦، "نحا"، المصباح المنير للفيومي/ صـ ٨١٧، "نحا".

الجداول الإحصائية تحتوي لنتائج الدراسة التطبيقية:

الجدول النوعي للأسماء المعربة

الأسماء المعربة	تكرارها	مرفوع	منصوب	مجرور
الأسماء الستة	١٧	٨	٢	٧
المثنى	١٣	٣	٧	٣
جمع المذكر السالم	١١	٨	–	٣

الجدول النوعي للأفعال المعربة

الأفعال المعربة	تكرارها	مرفوع	منصوب	مجزوم
الأفعال الخمسة	٢٤	١٦	٥	٣
المضارع المعتل الآخر	٣	–	–	٣

الجدول النوعي للأفعال المبنية

الأفعال المبنية	تكرارها	حذف حرف العلة	حذف النون
الفعل الأمر	١٣	١	١٢

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه وأصحابه الطاهرين. وبعد:

فهذا جهدي في هذه الدراسة المتواضعة، وقد توصلت من خلالها إلى عدة نتائج، من أهمها:

١_ الإعراب بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف، وأن أكثر شواهد نيابة الحروف عن الحركات التي وردت في الجانب التطبيقي في الإعراب والبناء: هي النيابة في الأفعال الخمسة، يليها الأسماء الستة، ثم المثنى، ثم الفعل الأمر، ثم جمع المذكر السالم، ثم الفعل المضارع المعتل الآخر، ولم يرد اسم "لا" النافية للجنس، والمنادى: في الأربعين حديثا، وكان المرفوع أكثر من المنصوب، والمنصوب أكثر من المجرور والمجزوم.

٢_ لم يرد في الأربعين حديثا من الأسماء الستة إلا لفظ "أبو"، مضافا إلى الضمير والاسم الظاهر، وفي جمع المذكر السالم لم يرد إلا المرفوع والمجرور، وفي الفعل المضارع المعتل الآخر لم يرد إلا المعتل بالألف والياء.

٣_ الإعراب بالحروف من المسائل التي اختلف فيها النحاة القدامى البصريون والكوفيون، وأثارت جدلا بينهم، فمنهم من اعتراف بوجودها، ومنهم من لم يعترف بوجودها. _

٤_ جاء المثنى والفعل الأمر بعد الأسماء الستة، حيث ورد كل منهما في ثلاثة عشر موضعا. نيابة الحروف عن الحركات أكثر ورودا من نيابة الحذف عن الحركة.

٥_ ظل الخلاف بين النحويين في علامات الإعراب بالحروف مستمرا إلى أن وصل إلى باحثي العصر الحديث، فمنهم من وافق البصريين، ومنهم من وافق الكوفيين.

٦_ الأسماء الستة عند سيبويه ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب الاسم المقصور.

٧_ من أهم سمات علامات الإعراب الفرعية الوضوح، كما ذكر سيبويه وابن جني.

٨_ اتفق النحاة على أن الحركات (الضمة، الفتحة، الكسرة، والسكون) هي الأصل في الإعراب والبناء، وأن الحروف (الواو، الياء، الألف)، والحذف (حرف العلة، أو النون)، فرع عليها.

٩_ الإعراب عماد العربية وليس حلية أو صورة لها، وأن علامات الإعراب لم تكن زخارف للغة العربية، فقد رُبِطَ بالمعاني ربطا وثيقا وهذا ما عليه أئمة اللغة فيما صنفوه من مصنفات.

١٠_ وقف البحث على معرفة علامات الإعراب والبناء الفرعية، فأحصاها إحصاء دقيقا، فضلا عن الوقوف على آراء النحاة في كل حكم من أحكام الإعراب والبناء.

وفي نهاية هذا البحث أوصي بما يلي:

١ _ ضرورة العناية والاهتمام بتدريس الإعراب والبناء بالنيابة للطلاب المختصين في مراحل التعليم المختلفة، خاصة في مرحلة الجامعة لكثرة فروعه وعلله، واختلاف آرائه وأحكامه الإعرابية

٢ _ أن يُولِي الباحثون دراسة الإعراب بأنواعه وفروعه وعلاماته الأصلية والفرعية اهتماما كبيرا.

٣ _ الاهتمام بأن تكون الدراسة النحوية النظرية متبوعة بدراسة تطبيقية، لثقل الدارس وتمكينه من الفهم والتطبيق.

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في دراستي هذه، والله أدعو أن تكون دراسة مقبولة نافعة.

أهم المصادر والمراجع

١_ القرآن الكريم.

٢_ إحياء النحو د/ محمد مصطفى، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العراق، ٢٠٠٥م.

٣_ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق دكتور مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٧م.

٤_ أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق/ محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي بدمشق.

٥_ الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ط "١"، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٨٤م.

٦_الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس ط (٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

٧_ الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط "٣" ١٩٩٦.

٨_ أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، ط "٢"، ١٩٨٣م.

٩_ الإعراب بالنيابة دراسة وصفية تطبيقية في خمسة الأجزاء الأولى في القرآن الكريم، إعداد جلال أحمد على فضل المولى، جامعة الخرطوم السودان ٢٠١٠م،

١٠_ أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق/ فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، دار عمار ١٩٨٩م.

١١_ الأمالي الشجرية – للإمام ضياء الدين هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري.

١٢_ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق/ محمد محي الدين، المكتبة التجارية مصر.

١٣_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محي الدين، دار الفكر.

١٤_ الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٥_ الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط "٣" ١٩٧٩م

١٦_ الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ط (٢)١٩٩٦م

١٧_ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي – تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – ط (١) ١٩٨٦م بيروت – لبنان.

١٨_ بين الكتب والناس، عباس محمود العقاد، مطبعة مصر ١٩٥٢م.

١٩_ تاج اللغة وصحاح العربية إسماعيل للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين بيروت، ط (٣) ١٩٨٤م.

٢٠_ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى ولي الدين، ط (١) ١٩٨٢م، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٢١_ التحرير والتنوير لمحمد الطاهر ابن عاشور – دار سحنون – تونس – ١٩٩٧م

٢٢_ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – بيروت – مؤسسة الرسالة – ط (١) ١٩٨٦م.

٢٣_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط "١" ١٩٩٨م دار القلم، دمشق.

٢٤_ التطور النحوي للمستشرق الألماني/ برجشستراسر، ترجمة/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٢م.

٢٥_ التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق/ عوض القوزي، ط (١)١٩٩٠م.

٢٦_ تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المسمى روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت

٢٧_ التقدير والنيابة في العربية، إعداد الباحثة/ سوداني كنزة، الجزائر جامعة العربي بن مهيدر أم البواقي، ٢٠١١م-٢٠١٢م.

٢٨_ التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض ط(١) ١٩٨١م

٢٩_ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور على فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط (١)، ٢٠٠٧م.

٣٠_ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة ١٩٦٤م.

٣١_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، ط (١) ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة.

٣٢_ التوطئة لأبي علي الشلوبين – تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – جامعة الكويت.

٣٣_ جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية صيدا-لبنان، ط (٣٦)، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٤_ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٥_ الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٣٦_ الدروس النحوية، تأليف: حفني ناصف، محمد دياب، مصطفى طموم، محمد صالح، محمود عمر، ط (١) ٢٠٠٧م.

٣٧_ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر، صححه/ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٨_ رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي – تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٩_ سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٩٩٣م.

٤٠_ سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق/ بشار عواد معروف، ود/ محي هلال سرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٧) ١٩٩٠م.

٤١_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤٢_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين، ط (٢٠) ١٩٨٠م، دار التراث بالقاهرة.

٤٣_ شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي الأندلسي، تحقيق/ محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت، لبنان، ط (١)، ٢٠٠١م.

٤٤_ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي.

٤٥_ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح.

٤٦_ شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، ط "١"، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٧_ شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٨_ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي – تحقيق د/ رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٦م.

٤٩_ شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري، د/ هادي نهر، دار البازوري للنشر الأردن.

٥٠_ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي العتيبي، مكتبة الرشد الرياض، ط (١) ١٩٩٣م.

٥١_ شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م.

٥٢_ شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥٣_ شرح المفصل الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دار الغرب الإسلامي.

٥٤_ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، لابن فارس الرازي اللغوي، تحقيق د/ عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان ط (١) ١٩٩٣م.

٥٥_ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق د/ محمد بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

٥٦_ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٥٧_ ظاهرة النيابة في العربية، د/ عبد الله صالح بابعير، ط (١) ٢٠١١م، دار حضرموت للطباعة والنشر.

٥٨_ علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، إعداد فهيم عبد الله محمود العلي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسيطين، ٢٠٠٧م.

٥٩_ علل التثنية لابن جني تحقيق د/صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ٢٠١٠م.

٦٠_ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي الكويت ١٩٨٣م.

٦١_ الغرة في شرح اللمع لابن الدهان، تحقيق د/ فريد الزامل وآخرين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٦هـ.

٦٢_ فصول في فقه اللغة، د/ رمضان عبد التواب، الجيزة دار المسلم للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

٦٣_ في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور/ مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، لبنان.

٦٤_ قواعد اللغة العربية–تأليف: حفني ناصف وآخرين، مكتبة الآداب، ط (١) ٢٠٠٨م.

٦٥_ الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط "١".

٦٦_ كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، لـ عبد الرحمن بن محمد الدمشقي المعروف بابن عساكر تحقيق/ محمد مطيع الحافظ، وعزة بدير، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٩٨٦م.

٦٧_ كتاب شرح الجمل في النحو للإمام/ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ خديجة محمد حسين باكستاني، إشراف الدكتور/ محسن سالم العميري، ١٤٠٨هـ، جامعة أم القرى، السعودية.

٦٨_ لسان العرب لابن منظور، طبعة جديدة، تحقيق عبدالله على الكبير وآخرين، دار المعارف.

٦٩_ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات، ط (١) دار الفكر، بيروت لبنان ١٩٩٥م.
٧٠_ اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ط (١) القاهرة ١٩٧٩م
٧١_ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط (٢) ١٩٨٥م.
٧٢_ المرتجل لأبي محمد عبد الله بن الخشاب – تحقيق/ علي حيدر – دمشق – ١٩٧٢م.
٧٣_ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحق/محمد الشاطر ط(١)مطبعة المدني ١٩٨٥
٧٤_ المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق/ عبد السلام شاهين، ط (١) دار الكتب، مصر ١٩٨٥م.
٧٥_ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، ط (١) عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٦م.
٧٦_ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي – تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٣م – وزارة الأوقاف والشئون الدينية.
٧٧_ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات،١٩٨٠م، دار الفكر دمشق.
٧٨_ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف/ أحمد بن محمد الفيومي، المطبعة الأميرية، القاهرة.
٧٩_ معاني النحو، دكتور/ فاضل السامرائي، دار الفكر عمان، ط (١)، ٢٠٠٠م.
٨٠_ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان ١٩٥٧م.

٨١_ معجم المصطلحات النحوية والصرفية دكتور/ محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط(١) ١٩٨٥م.

٨٢_ المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين، مكتبة الشروق الدولية، ط (٤)، ٢٠٠٤م.

٨٣_ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محي الدين، مكتبة محمد على صبيح وأولاده.

٨٤_المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط "١"، ٢٠٠٧م.

٨٥_ مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.

٨٦_ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٨٧_ المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٩٨٧م.

٨٨_ المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (١) ١٩٧٢م.

٨٩_ ملخص قواعد اللغة العربية، تأليف فؤاد نعمة، المكتب العلمي للتأليف والترجمة ط (١٩)

٩٠_ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر.

٩١_ الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق/ فخر الدين قباوة، ط (١) المكتبة العربية حلب ١٩٧٠م.

٩٢_ نتائج الفكر في النحو العربي للسهيلي، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، ط (٢)، دار الاعتصام القاهرة ١٩٦٥م.

٩٣_ نحو وعي لغوي لمازن المبارك، ط (٣) مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩م.
٩٤_ النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط (٣).
٩٥_ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق/ طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
٩٦_ النيابة في النحو العربي، أيمن مبارك رمضان الشمايلة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١١م.
٩٧_ النيابة وما يضارعها من المصطلحات النحوية، دكتور/ مجيد نوط عبيد الشمري، جامعة ديالي كلية التربية، مجلة الفتح ٢٠٠٦م، العدد السابع والعشرون.
٩٨_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط "١" بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.